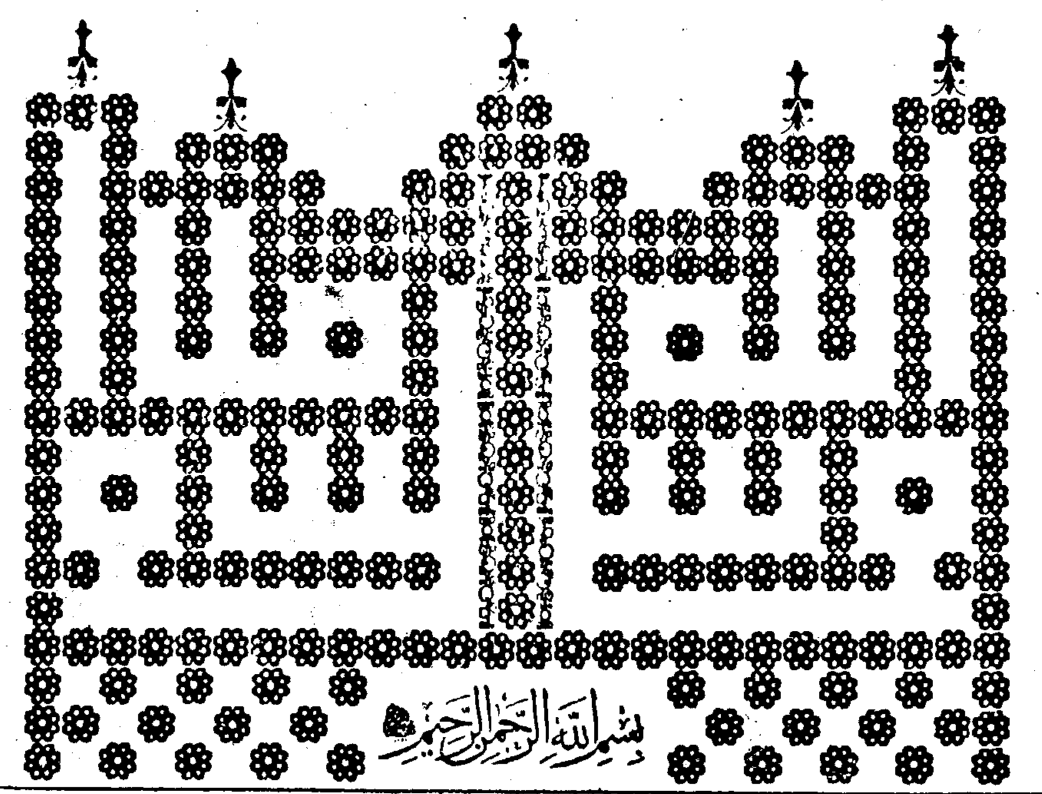
مجموعة
خمس رسائل

تأليف
السيد أحمد زيني دحلان
مفتي السادة الشافعية ببلد الله
الحرام رحمه الله وجعل
الجنة مثواه

الأقصى
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لواهب العطيه والصلاة على خير البريه وعلى آله ذوى النفوس الزكيه (أما بعد) فان معانى الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت فى الكتب مفصلة عسيرة الضبط فأردت ذكرها مجملة مضبوطة على وجه نطق به كتب المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين فنظمت فرائد عوائد لتحقيق معانى الاستعارات وأقسامها وقرائنها فى ثلاثة عقود (العقد الاول) فى أنواع المجاز وفيه ست فرائد * الفريدة الاولى المجاز للفرد أعنى الكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والا فاستعارة مصرحة (الفريدة الثانية) ان كان المستعار اسم جنس أى اسما غير مشتق فالاستعارة أصلية والا فتبعية لجريانها فى اللفظ المذكور بعد جريانها فى المصدر ان كان المستعار مشتقا وفى



الحمد لله الذى خص العلماء بالبيان والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان وعلى آله وصحبه ذوى العلم والعرفان * و بعد * فهذه رسالة على صورة الحاشية مختصرة من حواشى متن السمرقندية لحل معانيه للمبتدى لشيخنا ومولانا السيد أحمد دحلان حفظه الله آمين (قوله فمجاز مرسل) مثال المجاز المرسل الذى علاقته غير المشابهة قوله تعالى فك رقبة فان المراد من الرقبة الذات فهو من ذكر الجزء وارادة الكل وعكسه قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم فان المراد من الأصابع الأنامل لأنها التى تجعل فى الآذان فهو مجاز مرسل من ذكر الكل وارادة الجزء وهى الأنامل ومن أمثلة المجاز المرسل قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم فان البالغ يسمى يتيما باعتبار ما كان فاطلاق اليتيم على البالغ مجاز مرسل علاقته اعتبار ما كان وكذلك قوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فذكر الخمر وأراد العصير لانه يؤول الى كونه خمرا فهو مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يؤول اليه وكذلك قوله تعالى يابنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد المراد من الزينة الثياب التى هى محل الزينة فذكر الزينة وأراد الثياب التى هى محلها مجاز مرسل من ذكر الحال وارادة المحل وعكسه قوله تعالى عند كل مسجد فان المراد من المسجد الصلاة فهو مجاز مرسل من ذكر المحل وارادة الحال فهذه الأمثلة كلها للمجاز المرسل وليقس عليها غيرها وأما أمثلة الاستعارة المصرحة فنحو قولك رأيت أسدا فى الحمام وتقريرها أن تقول شبه الرجل الشجاع بمعنى الاسد بجامع الشجاعة فى كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الاسد للمشبه وهو الرجل الشجاع وقولنا فى الحمام قرينة ويقاس على ذلك رأيت بحرا فى الحمام يعطى فتقول شبه الرجل الكريم بالبحر بجامع الانتفاع فى كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو البحر للمشبه وهو الرجل الكريم وكذلك قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وتقريرها أن تقول شبه الدين الحق بالصراط المستقيم أى الطريق الواضح بجامع أن كل من سلك فيه أوصله الى المطلوب وهو النجاة واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الصراط المستقيم للمشبه وهو الدين الحق فهذه الأمثلة كلها استعارة تصريحية لانها لفظ مستعمل فى غير ماوضع له لعلاقة المشابهة وسميت تصريحية لانه صرح فيها بالمشبه به وأصلية لانها جرت فى اسم جامد غير مشتق ومثال الاستعارة التبعية نطقت الحال بكذا وتقريرها أن تقول شبهت الدلالة بالنطق بجامع ايضاح المراد فى كل

واستعير

متعلق معنى الحرف ان كان حرفا والمراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعانى المطلقة كالابتداء ونحوه وأنكر التبعية السكاكى وردها الى المكنية كما ستعرفه

(الفريدة الثالثة) ذهب السكاكى الى أنه ان كان المستعار له محققا حسا أو عقلا فالاستعارة تحقيقية والا فتخييلية وستنكشف لك حقيتها

(الفريدة الرابعة) الاستعارة ان لم تقترن بما يلائم شيئا من المستعار منه والمستعار له فمطلقة نحو رأيت أسدا وان قرنت بما يلائم المستعار منه فمرشحة نحو رأيت أسدا له لبد أظفاره لم تقلم وان قرنت بما يلائم المستعار له فمجردة نحو رأيت أسدا شاكى السلاح والترشيح أبلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة فى التشبيه والاطلاق أبلغ من التجريد واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة المصرحة تجريدا نحو رأيت أسدا يرمى ولا قرينة المكنية ترشيحا

(الفريدة الخامسة) الترشيح يجوز أن يكون باقيا على حقيقته تابعا للاستعارة ولا يقصد به الا تقويتها ويجوز أن يكون مستعارا من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث استعير الحبل للعهد وذكر الاعتصام ترشيحا اما باقيا على معناه أو مستعارا للوثوق بالعهد

(الفريدة السادسة) المجاز المركب وهو المركب المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة كالمفرد ان كانت علاقته غير المشابهة

واستعير النطق للدلالة واشتق منه نطق بمعنى دل والحال قرينة على أن المراد من النطق الدلالة لان الحال لا تنطق ومثال آخر الحال ناطقة بكذا وتقريرها أن تقول شبهت الدلالة بالنطق بجامع ايضاح المراد فى كل واستعير النطق للدلالة واشتق منه ناطقة بمعنى دالة والحال قرينة كما مر فهذه وما قبلها استعارة تبعية لان اجراءها أولا وقع فى المصدر ثم فى المشتق تبعا للمصدر ومثال الاستعارة فى الحرف قوله تعالى لأصلبنكم فى جذوع النخل وتقريرها أن تقول شبه مطلق ارتباط بين مستعل ومستعلى عليه بمطلق ارتباط بين ظرف ومظروف فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات فاستعيرت فى الموضوعة لظرفية جزئية خاصة لاستعلاء جزئى خاص على طريق الاستعارة التصريحية التبعية وسميت تصريحية لانه صرح فيها بجزء من المشبه به وهو فى ولم يصرح فيها بجزء من المشبه وهو على وسميت تبعية لانها جرت أولا بين مطلق استعلاء ومطلق ظرفية ثم بين استعلاء خاص وظرفية خاصة وهذا هو المراد بقولهم لجريانها فى الحرف بعد جريانها فى متعلق معناه (قوله وأنكر التبعية السكاكى الخ) فيقول فى نطقت الحال شبهت الحال بانسان وحذف المشبه به وهو الانسان ورمز له بشىء من لوازمه وهو النطق والجمهور يقولون شبهت الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق منه نطقت بمعنى دلت والحال قرينة فعلى كلامه يكون التركيب الاستعارة فيه مكنية وعلى كلامهم تصريحية تبعية وسيأتى رد مذهبه فى كلام المصنف (قوله حسا) مثاله رأيت أسدا فى الحمام فان المستعار له وهو الرجل الشجاع متحقق حسا بمعنى أنه يدرك باحدى الحواس فالاستعارة تحقيقية ومثال المتحقق عقلا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم فانه شبه الدين الحق بالصراط المستقيم أى الطريق الواضح ولا شك أن الدين الحق وهو المستعار له متحقق عقلا فالاستعارة تحقيقية أيضا ومثال الاستعارة التخييلية على مذهب السكاكى أنشبت المنية أظفارها بزيد مثلا فانه فى هذا التركيب شبهت المنية بالسبع بجامع الاغتيال فى كل وحذف المشبه به وهو السبع على طريق الاستعارة بالكناية والاظفار تخييل دال على السبع المقدر فهى قرينة الاستعارة ثم بعد ذلك يقال لما شبهت المنية بالسبع أخذ الوهم يتخيل أن للمنية أظفارا كأظفار السبع فشبهت الاظفار المتخيلة المتوهمة بأظفار السبع المحسوسة واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التخييلية وانما سماها تخييلية لان المستعار له وهو الأظفار الموهومة أمر متخيل لا وجود له (قوله رأيت أسدا) فانه شبه الرجل الشجاع بالأسد واستعير الأسد للرجل الشجاع على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية والقرينة حالية وهذه الاستعارة مطلقة لانها لم تقترن بشىء يناسب المشبه به ولا المشبه (قوله فمرشحة) الترشيح بمعنى التقوية ولا شك أن الاستعارة اذا ذكر فيها شىء يناسب المشبه به تكون أقوى (قوله له لبد) اللبد الشعر المتلبد على رقبة الأسد ولا شك أن الرجل الشجاع اذا أطلق عليه الأسد مع قولنا له لبد يكون أبلغ فى قوة شجاعته (قوله أظفاره لم تقلم) كذلك هذا ترشيح ثان لانه كناية عن القوة حتى انه لا يطيق أحد أن يدنو منه حتى تقلم أظفاره وهذا من خواص الأسد (قوله شاكى السلاح) أى حاد السلاح أو تامه ولا شك أن هذا من خواص الانسان الشجاع لا الأسد الحقيقى فصح جعله تجريدا (قوله ولا قرينة المكنية ترشيحا) مثاله أنشبت المنية أظفارها بزيد مثلا فتقول شبهت المنية بالسبع وحذف المشبه به وهو السبع ورمز له بشىء من لوازمه وهو الأظفار فالاظفار هى القرينة الدالة على السبع المحذوف فلا يصح أن تجعلها ترشيحا لان الترشيح لا يكون الا بعد تمام الاستعارة والاستعارة انما تتم بالقرينة نعم أنشبت يصح أن تجعل ترشيحا (قوله حيث استعير الخ) تقرير هذه الاستعارة أن تقول شبه العهد الذى هو التكاليف الشرعية التى عهدها

الله الينا بالحبل بجامع أن كل من تمسك به ظفر بمطلوبه وكان سببا لنجاته واستعير الحبل للعهد على طريق
الاستعارة التصريحية الأصلية والقرينة اضافة الحبل الى الله والاعتصام ترشيح ام باقيا على معناه
لم يقصد به الا تقوية الاستعارة أومستعار للوثوق بالعهد وبيان ذلك أن الاعتصام معناه الأصلى التمسك
المحسوس بشىء محسوس كالحبل ولاشك أن هذا من ملائمات المستعار منه وهو الحبل فلهذا صح جعله
ترشيحا ولك أن تستعيره للوثوق بالعهد بأن تقول شبه الوثوق بالعهد الذى هو تمسك معنوى بالاعتصام
الذى هو تمسك محسوس بنحو الحبل واستعير للوثوق واشتق منه اعتصموا بمعنى ثقوا على طريق
الاستعارة التصريحية التبعية فلم يبق الترشيح على معناه الأصلى (قوله فلا يسمى استعارة والاسمى
استعارة تمثيلية) والحاصل أن العلاقة بين الكلام المركب الموضوع لمعنى والمعنى الآخر الذى استعمل فيه
ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة فلا يسمى استعارة بمعنى أنه ليس له اسم عندهم يخصه وقال بعضهم انه
يسمى مجازا مرسلا مركبا وأما ان كانت العلاقة المشابهة فانه يسمى استعارة تمثيلية ويصح أن يمثل
للأمرين بقولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى حيث تستعمل هذا التركيب لمن تردد فان لاحظت
ان العلاقة المشابهة كان استعارة تمثيلية وان لاحظت غيرها كان مجازا مرسلا وبيان ذلك أن قولك
انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى معناه الحقيقى تقدم رجلك تارة وتؤخرها أخرى وهذا المعنى ليس
مرادا وانما المراد التردد فان لاحظت أنه يلزم من تقديم الرجل وتأخيرها التردد وأنك ذكرت هذا
الكلام وأردت لازمه وهو التردد فانه يكون مجازا مركبا من ذكر الملزوم وارادة اللازم ولا يسمى
استعارة وان لاحظت أن العلاقة المشابهة كان ذلك الكلام استعارة تمثيلية وتقريرها أن تقول شبه
حال الشخص المتردد فى الأمر الذى يقدم عليه تارة ويرجع عنه تارة أخرى تقدما وتأخرا معنويين بحال
رجل قام ووقف يتردد فى الذهاب فصار يقدم رجله تارة ويؤخرها تارة أخرى والجامع بينهما مطلق التردد
فى كل واستعير التركيب الدال على المشبه به وهو انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى بدلا عن التركيب الدال
على المشبه وهو انى أراك تتردد فى الأمر تعزم عليه تارة وترجع عنه أخرى على طريق الاستعارة التمثيلية
وقوله الاحجام معناه التأخر (قوله اتفقت كلمة القوم) حاصله أنهم اتفقوا على أنه اذا شبه أمر بآخر وذكر
المشبه وحذف المشبه به ورمز له بشىء من لوازمه ولم يذكر من أركان التشبيه شىء سوى ذلك أن ذلك
التركيب فيه استعارة بالكناية وذلك كقوله أنشبت المنية أظفارها بفلان واختلفوا فى الذى يسمى
استعارة بالكناية من هذا التركيب فذهب السلف الى أن الذى يسمى استعارة بالكناية لفظ المشبه به
المحذوف الذى هو السبع المرموز اليه بالاظفار والاظفار قرينة وتسمى استعارة تخييلية وسيأتى تحقيقها
ان شاء الله تعالى فى العقد الذى بعد هذا وقال السكاكى ان الذى يسمى استعارة بالكناية لفظ المشبه
وهو المنية مثلا بادعاء أنها عين المشبه به وقال الخطيب الذى يسمى استعارة بالكناية التشبيه المضمر فى
النفس فذكر المصنف لكل مذهب فريدة ثم ذيلها بفريدة رابعة لبيان ذكر المشبه بلفظ مجازى كما سيأتى
ان شاء الله تعالى (قوله الفريدة الأولى ذهب السلف الخ) وتقرير الاستعارة على مذهبهم أن تقول
فى أنشبت المنية أظفارها بفلان مثلا شبهت المنية وهى الموت بالسبع بجامع أن كلا يكون به الاغتيال أى
الهلاك وحذف المشبه به وهو السبع ورمز له أى أشير اليه بذكر شىء من لوازمه وهو الأظفار فالأظفار
قرينة دالة على السبع المحذوف وتسمى استعارة تخييلية فصدق على السبع المشبه به المحذوف أنه لفظ
مستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة غاية الأمر أن الاستعمال بالقوة لا بالفعل لان
السبع لم يذكر بالفعل لكن لما دلت الاظفار عليه نزل ذلك منزلة استعماله ولهذا قال المصنف وحينئذ
وجه تسميتها استعارة بالكناية ظاهر وأما وجه تسميتها بالكناية أو استعارة مكنية أن الكناية فى اللغة

فلا يسمى استعارة والاسمى استعارة تمثيلية نحو انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى أى تتردد فى الاقدام والاحجام لاتدرى أيهما أحرى (العقد الثانى) فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة القوم على أنه اذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشىء من أركان التشبيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك استعارة بالكناية لكن اضطربت أقوالهم ولنتعرض لها فى ثلاث فرائد مذيلة بفريدة أخرى لبيان أنه هل يجب أن يكون المشبه فى الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له أم لا (الفريدة الاولى) ذهب السلف الى ان المستعار بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه فى النفس المرموز اليه بذكر لازمه

الخفاء ولاشك أن المشبه به لما لم يذكر كان خفيا فالكناية والمكنية فى كلامهم بمعناه اللغوى وجعلوا ذلك فى مقابلة المصرحة والتصريحية لأن تلك يصرح فيها بالمشبه به و يحذف المشبه والمكنية بعكسها (قوله من غير تقدير الخ) معناه أن لفظ المشبه به الذى هو غير مذكور وهو أيضا غير مقدر فى تركيب الكلام بحيث يكون كالملفوظ لان ذلك لايصح لأنه يؤدى الى الجمع بين الطرفين المشبه والمشبه به وذلك غير جائز فى الاستعارة لأنه يجب فيها الاقتصار على أحد الطرفين اما المشبه به فقط كما فى المصرحة أو المشبه فقط كما فى المكنية فلهذا قال من غير تقدير الخ (قوله وانما يفهم من عرض الكلام) أى من جانبه وطرفه بطريق الاشارة والايماء وعرض بضم العين وسكون الراء بمعنى جانب (قوله الفريدة الثانية يشعر ظاهر كلام السكاكى الخ) حاصله ان كلام السكاكى يشعر أى يدل من غير تصريح بأن الذى يسمى استعارة بالكناية لفظ المشبه وهو المنية مثلا بادعاء ان لفظ المشبه عين المشبه به وتقريرها على مذهبه أن تقول شبهت المنية بالسبع بجامع الاغتيال فى كل وحذف المشبه به وهو السبع ورمزله بشئ من لوازمه وهى الاظفار و بولغ فى المنية حتى كأنها هى السبع فلهذا أثبتنا لها الاظفار فالمنية التى تسمى استعارة بالكناية لا السبع المحذوف لأنها سبع ادعاء ثم تقول على مذهبه لما شبهت المنية بالسبع أخذ الوهم يتخيل أن لها أظفارا كاظفار السبع فشبهت الاظفار المتوهمة باظفار السبع واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الاظفار التى للسبع للمشبه وهى الاظفار المتخيلة فتكون المنية عنده استعارة مكنية والاظفار استعارة تصريحية تخييلية فهذا حاصل مذهبه فى ذلك (قوله واختار رد التبعة اليها الخ) حاصله أنه يقول ان كل تركيب جعل القوم فيه استعارة تبعية الاولى أن يجرى فيه استعارة مكنية تقليلا للاقسام ففى نحو نطقت الحال يقول الجمهور شبهت الدلالة بالنطق بجامع الايضاح والوصول الى المراد فى كل واستعير النطق للايضاح واشتق منه نطق بمعنى دل والحال قرينة على أن المراد من النطق الدلالة لأن الحال لاتنطق وهو يقول شبهت الحال بانسان وحذف المشبه به وهو الانسان ورمزله بشئ من لوازمه وهو النطق والنطق استعارة تخييلية فما جعله القوم قرينة للتبعية يجعله استعارة مكنية كالحال فى المثال المذكور وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة للمكنية كنطق فى المثال المذكور وهذا هو المراد بقول المصنف بجعل قرينتها استعارة مكنية وجعلها قرينتها فهذا حاصل مذهب السكاكى فى المسئلتين فرد عليه المصنف المسئلة الاولى بقوله و يرد عليه الخ وحاصل الرد أن لفظ المشبه وهو المنية مثلا مستعمل فى معناه الحقيقى ولاشئ من الاستعارة بمستعمل فى معناه ينتج لاشئ من لفظ المشبه باستعارة فلهذا قال المصنف فلا يكون استعارة فهو اشارة الى قياس من الشكل الثانى يبطل به قوله ان الذى يسمى استعارة بالكناية لفظ المشبه لأن الاستعارة اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له والمنية هنا مستعملة فى معناها الموضوعة له غاية الامر ادعينا أنها سبع ادعائى وهذا لايخرجها عن كونها مستعملة فى معناها الحقيقى وهو الموت و رد عليه المصنف المسئلة الثانية وهى قوله كل تركيب جعل القوم الاستعارة فيه تبعية تجعل استعارة مكنية تقليلا للاقسام وحاصل رده عليه الزامه بالقول بالتبعية لأنه يجعل قرينة المكنية استعارة تخييلية فاذا كانت قرينة المكنية فعلا كانت على مذهبه استعارة تخييلية تبعية لأن الاستعارة فى الفعل لاتكون الا تبعية و بيان ذلك أنه يقول فى نطقت الحال شبهت الحال بانسان وحذف المشبه به وادعى أن المشبه عينه ثم لما شبهت الحال بانسان أخذ الوهم يتخيل أن للحال نطقا فشبه النطق المتخيل بالنطق المحقق واستعير النطق المحقق للنطق التخيل واشتق منه نطق نطقا متخيلا وهو أثبت للحال فهذه استعارة فى الفعل والاستعارة فى الفعل لاتكون الا تبعية فلزمه القول بها فقول المصنف وقد صرح بها الخ اشارة الى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا نطقت استعارة فى الفعل وكل استعارة فى الفعل استعارة تبعية ينتج نطقت استعارة تبعية فلزمه القول بالتبعية (قوله الفريدة الثالثة ذهب الخطيب الخ) حاصل مذهبه أن الذى يسمى

من غير تقدير فى نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام وحينئذ وجه تسميته استعارة بالكناية ومكنية ظاهر واليه ذهب صاحب الكشاف وهو المختار (الفريدة الثانية) يشعر ظاهر كلام السكاكى بأنها لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به بادعاء انه عينه واختار رد التبعية اليها بجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعلها قرينتها على عكس ما ذكره القوم فى مثل نطقت الحال بكذا من أن نطقت استعارة لدلت والحال قرينة لها و يرد عليه أن لفظ المشبه لم يستعمل الا فى معناه الحقيقى فلا يكون استعارة وهو قد صرح بأن نطقت مستعار للامر الوهمى فيكون استعارة والاستعارة فى الفعل لاتكون الا تبعية فيلزمه القول بالتبعية (الفريدة الثالثة) ذهب الخطيب الى أنها التشبيه المضمر فى النفس وحينئذ فلا وجه لتسميتها استعارة

(الفريدة الرابعة) لاشبهة فى أن المشبه فى صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما هو فى صورة الاستعارة المصرحة وانما الكلام فى وجوب ذكره بلفظه الموضوع له والحق عدم الوجوب لجواز أن يشبه شئ بأمرين ويستعمل لفظ أحدهما فيه ويثبت له شئ من لوازم الآخر فقد اجتمعت المصرحة والمكنية فى قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع فيكون استعارة مصرحة نظرا الى الاول ومكنية نظرا الى الثانى وتكون الاذاقة تخييلا (العقد الثالث) فى تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذكر زيادة عليها من ملائمات المشبه به فى نحو قولك مخالب المنية نشبت بفلان وفيه خمس فرائد (الفريدة الاولى) ذهب السلف الى أن الامر الذى أثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل فى معناه الحقيقى وانما المجاز فى الاثبات ويسمونه استعارة تخييلية ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه ان
عنها واليه ذهب الخطيب (الفريدة الثانية) جوز صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقية لملائم المشبه كما فى قوله تعالى ينقضون عهد الله

استعارة بالكناية فى نحو قولك أنشبت المنية أظفارها بفلان التشبيه المضمر فى النفس فرد عليه بأنه لاوجه لتسميتها استعارة لأن التشبيه معنى من المعانى قائم بنفس الشخص والاستعارة هى اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له لعلاقة المشابهة والتشبيه ليس كذلك وبالجملة فالمذهب المنصور مذهب الجمهور وهو الذى فى الفريدة الأولى رقمه مسطور (قوله الفريدة الرابعة لاشبهة الخ) حاصله أنه قد علم مما تقدم أن التركيب الذى يذكر فيه المشبه ويحذف منه المشبه به ويدل عليه بذكر لازمه اتفقوا على أن فيه استعارة بالكناية واختلفوا فى تعيين مايسمى بالاستعارة من ذلك التركيب كما مر وذكر هنا أن المشبه المذكور فى ذلك التركيب لايجب أن يكون مذكورا بلفظه الموضوع له بل تارة يذكر بلفظ حقيقى موضوع له أصالة وتارة يذكر بلفظ مجازى فالأول هو مايذكر بلفظ حقيقى نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان فان معنى المنية وهو الموت شبه بالسبع ولاشك أن المنية موضوعة للموت فقد ذكر المشبه باللفظ الموضوع له والثانى وهو مايذكر المشبه فيه بلفظ مجازى نحو الآية التى ذكرها وهى قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وبيان ذلك أنه شبه ماغشى الانسان وحصل له عند الجوع والخوف باللباس والشئ الذى يغشى الانسان عند الجوع والخوف يفسر بالنحول والاصفرار مثلا فهو المشبه باللباس بجامع الاشتمال فى كل فان البدن يشتمل على ذلك كله أى النحول والاصفرار كما يشتمل على اللباس واستعير اللباس للنحول والاصفرار على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية والقرينة اضافة اللباس الى الجوع والخوف فصار اللباس بمعنى النحول والاصفرار ثم تقول شبه ماغشى الانسان مثلا عند الجوع والخوف وهو النحول والاصفرار السابق الذى عبر عنه باللباس مجازا بالطعم المر البشع بجامع الكراهة فى كل وحذف المشبه به وهو الطعم المر البشع ورمز له بشئ من لوازمه وهو الاذاقة على طريق التخييل فلم يذكر فى التركيب سوى المشبه وهو النحول والاصفرار الذى عبر عنه باللباس فصدق على ذلك أن المشبه لم يذكر باللفظ الموضوع له وهو النحول والاصفرار وانما الذى ذكر بلفظ مجازى هو اللباس الذى أريد به النحول والاصفرار وبهذا يتضح لك قول المصنف فقد اجتمعت المصرحة والمكنية الخ وهو فى الآية المذكورة هذه (قوله العقد الثالث الخ) حاصله أنه حقق فى هذا العقد قرينة الاستعارة بالكناية التى تسمى استعارة تخييلية ومايذكر معها مما هو ملائم للمشبه به المسمى ترشيحا ثم استطرد وذكر أن الترشيح يكون للتشبيه أيضا وللمجاز العقلى وللمرسل وللتخييلية (قوله ذهب السلف الخ) حاصل مذهبهم أن قرينة المكنية كالمخالب والاظفار مستعملة فى معناها الحقيقى والمجاز فى اثباتها للمنية مثلا فهو مجاز عقلى لأن المجاز العقلى اسناد الشئ لغير من هو له لملابسة بينهما نحو أنبت الربيع البقل اذ المنبت حقيقة هو الله والربيع سبب عادى كذلك قرينة المكنية حقها أن تثبت للمشبه به فاثباتها للمشبه مجاز عقلى وتسميتها استعارة على مذهبهم فيه تسمح لأن الكلمة ليست مستعملة فى غير ماوضعت له لكنها لما أسندت لغير ماحقها أن تسند له أشبهت استعمالها فى غير ماوضعت له فسميت استعارة تخييلية بهذا الاعتبار (قوله ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها) أل فى المكنى بمعنى التى واقعة على الاستعارة بالكناية التى كنى عنها ولم تذكر والضمير فى عنه يعود اليها فكان حقه أن يقول عنها لكنه ذكر باعتبار لفظ أل وقوله عنها الثانية ضميرها يعود الى التخييلية يعنى أنهم يحكمون بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أى لاتوجد استعارة بالكناية الامع التخييلية بخلاف مذهب الزمخشرى الآتى فانه يقول قد توجد المكنية بدون التخييلية نحو ينقضون عهد الله كما سيأتى (قوله الفريدة الثانية جوز صاحب الكشاف الخ) حاصله أنه جوز أى رجح فى قرينة المكنية

أن تستعار من ملائم المشبه به لملائم المشبه وأن تبقى على حقيقتها كما قال السلف فيقال على مذهبه فى قوله تعالى ينقضون عهد الله شبه العهد بالحبل وحذف الحبل ورمز له بالنقض ثم تقول شبه ابطال العهد بالنقض واستعير النقض للابطال واشتق منه ينقضون بمعنى يبطلون فهى استعارة تصريحية تبعية والجمهور يبقون النقض على حقيقته و يقولون اثباته للعهد مجاز عقلى و يسمى استعارة تخييلية ومعنى النقض الحقيقى فك طاقات الحبل أى فتلاته (قوله الفريدة الثالثة جوز السكاكى الخ) الجواز بمعنى الوجوب ففيه تسمح وحاصل مذهبه أن قرينة المكنية مستعملة فى أمر وهمى متخيل فاذا قلت أنشبت المنية أظفارها مثلا شبهت المنية بالسبع فتخيل العقل أن لها اظفارا كالسبع فشبهت الاظفار المتخيلة بالاظفار الحسية واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه فهى استعارة تصريحية تخييلية عنده وهكذا يصنع فى كل قرينة للمكنية (قوله تعسف) أى تكلف ومشقة وارتكاب لتعاسيف الأمور أى ضعابها التى لم تمس اليها حاجة (قوله الفريدة الرابعة المختار الخ) حاصله أن المصنف اختار التفصيل وهو أن يقال اذا لم يكن للمشبه تابع يشبه تابع المشبه به فهو باق على حقيقته كما قال السلف وذلك كمخالب المنية وان كان للمشبه تابع يشبه تابع المشبه به كان استعارة تخييلية كما قال الزمخشرى وذلك فى نحو قوله تعالى ينقضون عهد الله فالرادف فى كلامه بمعنى التابع وغاير بينهما تفننا فى التعبير ثم انه حقق بعد هذه الفريدة ماذكر زيادة على القرينة من ملائمات المشبه به وهو الجزء الثانى من ترجمة العقد فانه جعله للقرينة وللمزاد فبعد أن حقق القرينة ذكر مازاد على ذلك وخلاصة ذلك أن الشىء الزائد على القرينة من ملائمات المشبه به يجعل ترشيحا كأنشبت من قولك أنشبت المنية أظفارها فالاظفار قرينة والنشب ترشيح وكذلك قولك نقضت العهد وقطعته فالنقض قرينة والقطع ترشيح ثم انك ان شئت جعلت ذلك ترشيحا للمكنية وان شئت جعلته للتخييلية وان شئت جعلته لهما فاذا جعلته للتخييلية فلا اشكال أيضا لأن التخييلية عند السكاكى من قبيل التصريحية واذا كان كذلك فلا اشكال أيضا فى جعل ذلك ترشيحا لها لما تقدم فى العقد الأول لأن الترشيح يكون للتصريحية وكذلك الأمر عند الزمخشرى فى بعض المواضع وعلى مختار المصنف وأما على مذهب السلف فان التخييلية عندهم مجاز عقلى فلا اشكال أيضا لأن الترشيح يكون للمجاز العقلى كما ذكروه فى قول الشاعر

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الاباطح

فان هذا مجاز عقلى فيه ترشيح و بيان ذلك أن السيلان مستعار للسير الشديد واشتق منه سالت بمعنى سارت سيرا شديدا وحق السير أن يسند للقوم فأسنده للاباطح للملابسة بين القوم والاباطح لأن سيرهم فيها وانما أسندها للاباطح مبالغة فى سرعة سيرهم حتى كأن الاباطح تسير معهم فاسناد السير الى الاباطح مجاز عقلى لاسناد الشىء لغير من هو له ثم ان أعناق الابل من ملائمات القوم الذين حق الاسناد أن يكون اليهم فذكرها مع الاباطح ترشيحا للمجاز العقلى وانما خص الاعناق ولم يذكر الابل بتمامها لان سرعة سير الابل تظهر فى اعناقها فظهر بهذا صحة جعل الترشيح للمجاز العقلى ففى أنشبت المنية أظفارها يصح جعل أنشبت ترشيحا لقرينة المكنية فانها مجاز عقلى عندهم ثم استطرد وذكر ان الترشيح يكون أيضا للمجاز المرسل وذلك كما فى قوله ﷺ لزوجاته أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا فان اليد المراد منها الانعامات والكرم فسماها يدا من تسمية الشىء باسم سببه لان ايصال النعم يكون باليد فهى سبب عادى والطول من ملائمات اليد الحقيقية فذكره ترشيح للمجاز اللغوى و يدل على ان المراد من اليد الكرم أن السيدة زينب بنت جحش رضى الله عنها كانت اكرم زوجاته وهى أول من توفى بعده من الزوجات رضى الله عنهن

حيث استعير الحبل للعهد على سبيل الاستعارة بالكناية والنقض لابطال العهد

﴿ الفريدة الثالثة ﴾
جوز السكاكى كونه مستعملا فى أمر وهمى توهمه المتكلم تشبيها بمعناه الحقيقى و يسميه استعارة تخييلية ولا يخفى انه تعسف

﴿ الفريدة الرابعة ﴾
المختار فى قرينة المكنية أنه اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقى وكان اثباته له استعارة تخييلية كمخالب المنية وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح

فظهر صدق ماقاله عليه الصلاة والسلام ويكون الترشيح للتشبيه نحو قولك أظفار المنية الشبيهة بالاسد نشبت بفلان فنشبت ترشيح للتشبيه هذا حاصل ما فى الفريدة الخامسة (قوله كما يسمى مازاد على قرينة المصرحة ترشيحا) وذلك نحو رأيت أسدا فى الحمام له لبد فأسد استعارة تصريحية والحمام قرينة واللبد ترشيح (قوله كذلك يعد مازاد الخ) نحو أنشبت المنية أظفارها فالاظفار قرينة والنشب ترشيح (قوله ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية) أى على مذهب السكاكى (قوله أو للاستعارة التحقيقية) أى على رأى الزمخشرى ومختار المصنف (قوله يكون للمجاز العقلى) بذكر مايلائم ماهوله ما الأولى واقعة على أمر هو الترشيح وما الثانية فى قوله يلائم ماهوله واقعة على شىء وهو الذى حق الاسناد ان يكون له (قوله هو) أى ذلك الامر وهو الترشيح له أى لذلك الشىء الذى حق الاسناد أن يكون له فالمعنى بذكر أمر أى لفظ يلائم معناه الشىء الذى حق الاسناد أن يكون له (قوله ووجه الفرق) مبتدأ وقوة الاختصاص خبر وحاصله أن الشيئين اللذين يذكران فى المكنية من ملائمات المشبه به الاقوى اختصاصا منهما يجعل قرينة والاضعف يذكر ترشيحا فقولك أنشبت المنية اظفارها الاظفار أقوى اختصاصا فهى القرينة والنشب أضعف فهو ترشيح اهـ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تمت بحمد الله حاشية السمرقندية لأوحد الزمان وفريد العصر والأوان العلامة السيد أحمد بن زينى دحلان

﴿ رسالة فى الاستعارات ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

وبه نستعين * الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة أى مناسبة بين المعنى الاصلى والمعنى الفرعى مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى تسمى مجازا فان كانت تلك العلاقة غير المشابهة تسمى مجازا مرسلا وان كانت تلك العلاقة المشابهة تسمى استعارة مثال المجاز المرسل قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم ذكرت الاصابع وأريد منها الانامل من ذكر الكل وارادة الجزء على سبيل المجاز المرسل مثال آخر قوله تعالى يابنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والمراد من الزينة الثياب من ذكر الحال وارادة المحل والمراد من المسجد الصلاة من ذكر المحل وارادة الحال والكل على سبيل المجاز المرسل وهكذا سائر علاقات المجاز المرسل ومثال الاستعارة قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم أصل معنى الصراط فى اللغة الطريق الواضح فشبه الدين الحق بالصراط بجامع الوصول وبلوغ النجاة فى كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الصراط للمشبه وهو الدين الحق على سبيل الاستعارة التصريحية الاصلية وانما كان اللفظ المذكور استعارة لان العلاقة فيه المشابهة مثال آخر قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا شبه الدين الحق بالحبل بجامع ان من تمسك بكل نجا واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الحبل للمشبه وهو الدين الحق على سبيل الاستعارة التصريحية الاصلية مثال آخر رأيت أسدا فى الحمام تريد الرجل الشجاع فتقول شبه الرجل الشجاع بالاسد بجامع الشجاعة فى كل واستير اللفظ الدال على المشبه به وهو الاسد للمشبه وهو الرجل الشجاع والقرينة قولنا فى الحمام ﴿ ثم اعلم ﴾ ان الاستعارة تنقسم الى تصريحية ومكنية والتصريحية تنقسم الى أصلية وتبعية فالاستعارة التصريحية ماذكر فيها المشبه به وحذف المشبه والمكنية بعكسها وهو أن يذكر المشبه ويحذف المشبه به والاصلية ماجرت فى مصدر أو اسم جامد والتبعية ماجرت فى فعل أو مشتق أو حرف ﴿ مثال ﴾ الاستعارة التصريحية الاصلية رأيت أسدا فى الحمام شبه الرجل الشجاع بالاسد بجامع الشجاعة فى كل واستعير الاسد للرجل الشجاع على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية سميت تصريحية لانه صرح فيها بالمشبه به وهو الاسد وحذف المشبه وهو الرجل الشجاع وأصلية لانها

جرت

﴿ الفريدة الخامسة ﴾ كما يسمى مازاد على قرينة المصرحة من ملائمات المشبه به ترشيحا كذلك يعد مازاد على قرينة المكنية من الملائمات ترشيحا لها ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية أو للاستعارة التحقيقية أما الاستعارة التحقيقية فظاهرة وكذا التخييلية على ماذهب اليه السكاكى لأن التخييلية مصرحة عنده وأما التخييلية على ماذهب اليه السلف فلأن الترشيح يكون للمجاز العقلى أيضا بذكر مايلائم ماهوله كما يكون للمجاز اللغوى المرسل بذكر مايلائم الموضوع له وللتشبيه بذكر مايلائم المشبه به وللاستعارة المصرحة كما سبق ووجه الفرق بين مايجعل قرينة للمكنية ويجعل نفسه تخييلا أو استعارة تحقيقية أو اثباته تخييلا وبين مايجعل زائدا عليها وترشيحا قوة الاختصاص بالمشبه به فأيهما أقوى اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وماسواه ترشيح وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

جرت في اسم جامد وهو الأسد (مثال) التصريحية التبعية نطقت الحال بكذا يعني دلت شبهت الدلالة بالنطق بجامع الايضاح في كل واستعير النطق للدلالة واشتق منه نطق بمعنى دل على طريق الاستعارة التصريحية التبعية سميت تصريحية لأنه صرح فيها بالمشبه به وتبعية لأنها جرت في الفعل بعد جريانها في المصدر (مثال) التبعية في المشتق الحال ناطقة بكذا أي دالة شبهت الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق منه ناطقة بمعنى دالة على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية سميت تصريحية لأنه صرح فيها بالمشبه به وتبعية لانها جرت في المشتق بعد جريانها في المصدر (ومثال) التبعية في الحرف قوله تعالى لأصلبنكم في جذوع النخل أي على جذوع النخل شبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة بجامع التمكن في كل فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات فاستعيرت لفظة في الموضوعة لظرفية جزئية خاصة لاستعلاء جزئي خاص على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية سميت تصريحية لأنه صرح فيها بالمشبه به وتبعية لأنها جرت في الحرف بعد جريانها في متعلقه (مثال) الاستعارة المكنية أنشبت المنية أظفارها بزيد شبهت المنية بالسبع بجامع الاغتيال في كل وحذف المشبه به وهو السبع ورمزله بشيء من لوازمه وهو الاظفار على سبيل الاستعارة بالكناية والتخييل سميت استعارة بالكناية لأنه حذف المشبه به وذكر المشبه والأظفار تخييل * والاستعارة ان قرنت بشيء يلائم المشبه به تسمى ترشيحا نحو رأيت أسدا له لبد وان قرنت بشيء يلائم المشبه تسمى تجريدا نحو رأيت أسدا في الحمام يغتسل ففي الحمام قرينة وقوله يغتسل تجريد وان خلت عن ملائم المشبه والمشبه به فمطلقة نحو رأيت أسدا والقرينة حالية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

﴿ رسالة متعلقة بجاء زيد ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ﴿ أما بعد ﴾ فهذه كلمات جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين تذكرهم كثيرا من القواعد وتحثهم على تحصيل الفوائد تتعلق بقولك جاء زيد من اعراب وتصريف وغيرهما والله المسئول في النفع وجعلها خالصة لوجهه الكريم وهذا أوان الشروع في المقصود (جاء زيد) اعراب هذا التركيب جاء فعل ماض مبني على فتح ظاهر لا محل له من الاعراب وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وان شئت قلت ورفعه ضمة ظاهرة في آخره فان نطق به موقوفا تقول مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الوقف * فان قيل ما حقيقة البناء * فالجواب أنه قيل انه لفظي وعرفوه بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين وقيل انه معنوي وعرفوه بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة والقولان يجريان في الاعراب فقيل انه لفظي فيعرف بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف وقيل انه معنوي فيعرف بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا (فان قيل) لم بني جاء وكل فعل ماض (فالجواب) أن الأصل في الأفعال البناء وما جاء على أصله لا يسأل عنه (فان قيل) لم كان الأصل في الأفعال البناء (فالجواب) أنه انما كان الأصل فيها البناء لأنها لا تتوارد عليها معان تفتقر الى الاعراب فلم تستحق الاعراب بل البناء كما أن الحروف كذلك بخلاف الأسماء فان الأصل فيها الاعراب لتوارد المعاني المختلفة عليها كالفاعلية والمفعولية والاضافة كما في قولك ما أحسن زيدا فانه ان كان المراد به التعجب يقال



ماأحسن زيدا بفتح نون أحسن ونصب زيدا واعرابه ماتعجبية نكرة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ومعناها شىء عظيم يتعجب منه وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير يعود على ما والجملة من الفعل والفاعل خبر مبتدا وزيدا مفعول به وان أريد الاستفهام يقال ماأحسن زيد بضم النون من أحسن وجر زيد والمعنى أى أجزاء زيد أحسن واعرابه ما اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وأحسن خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة وان أريد النفى يقال ماأحسن زيد بفتح النون من أحسن ورفع زيد والمعنى لم يقع من زيد احسان واعرابه ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة فهذه المعانى أعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة تواردت على زيد ولم تتميز الا بالاعراب فلهذا كان الأصل فى الأسماء الاعراب بخلاف الأفعال (فان قيل) يرد على قولكم الأصل فى الأفعال البناء الفعل المضارع فانه معرب (فالجواب) أنه انما أعرب لأنه أشبه الأسماء فى توارد المعانى المختلفة عليه فاستحق الاعراب وذلك نحو قولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهى عن الاثنين اجتماعا وانفرادا والنهى عن المصاحبة والنهى عن الأول واباحة الثانى وهذه المعانى لاتتميز الا بالاعراب فاذا أردت النهى عنهما اجتماعا وانفرادا تقول لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعل الأول والثانى واعرابه لا ناهية وتأكل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت والسمك مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وتشرب الواو حرف عطف وتشرب فعل مضارع معطوف على تأكل والمعطوف على المجزوم مجزوم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت واللبن مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وان أريد النهى عن المصاحبة يقال لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعل الأول ونصب الثانى واعرابه لا ناهية وتأكل فعل مضارع مجزوم الى آخر مامر وتشرب الواو واو المعية وتشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة فى جواب النهى والفاعل مستتر فيه واللبن مفعول وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق ومنهم من جعله مفعولا معه والمعنى أنهاك عن أكل السمك وشرب اللبن أى أن تصحب بالسمك اللبن وان أريد النهى عن الأول واباحة الثانى يقال لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعل الأول ورفع الثانى واعرابه لاتأكل مثل الذى تقدم وتشرب الواو للاستئناف وتشرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والفاعل مستتر واللبن مفعول والمعنى أنهاك عن أكل السمك ولك شرب اللبن فهذه المعانى الثلاثة تواردت على تشرب ولم تتميز الا بالاعراب فلهذا استحق الفعل المضارع الاعراب بخلاف الماضى والأمر (فان قيل) انه قد تتوارد على الماضى معان مختلفة ومع ذلك لم يعربوه وذلك نحو قولك ماصام زيد واعتكف فانه يحتمل أن المعنى على نفى الأمرين عنه أى ماوقع منه صوم ولا اعتكاف أو على نفى الأول مصاحبا للثانى أى ماصام حال كونه معتكفا أو على نفى الأول وثبوت الثانى أى ماصام وقد حصل منه الاعتكاف (فالجواب) أن هذا مثال نادر لاعبرة به أو أنا لانسلم أن التمييز هنا يتوقف على الاعراب بل يتأتى بأن تقول ماصام وما اعتكف وماصام معتكفا وماصام وقد اعتكف وبعضهم أجاب بأن وضع الماضى باعتبار نطق العرب به غير قابل للاعراب فلا يغير عما نطقوا به وهذه حكم تلتمس لتوجيه مانطقت به العرب تثبيتا للقواعد فيكتفى فيها بأدنى مناسبة فلاتقوى على هذا التدقيق (فان قيل) يرد على قولكم ان المضارع يستحق الاعراب بناؤه اذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النسوة فانه يبنى مع الاولى على الفتح ومع الثانية على السكون مع أن موجب الاعراب موجود فيه (فالجواب) أنه

انما بنى مع النونين لأنهما من خواص الأفعال فأبعد شبهه بالأسماء فرجع الى أصله وهو البناء (فان قيل) لم بنى مع نون التوكيد على حركة وكانت الحركة فتحة ومع نون النسوة على السكون (فالجواب) أنه انما بنى مع نون التوكيد على حركة مع أن الأصل أن يسكن لأنه لما كان مستحق الاعراب بنوه على حركة للاشارة الى أن بناءه طارىء وأن له أصلا فى الاعراب وكانت الحركة فتحة للخفة لأنه حصل له ثقل بسبب تركبه مع نون التوكيد وانما بنى على السكون مع نون النسوة لأن الأصل فى المبنى أن يسكن وماجاء على أصله لايسأل عنه و بعضهم قال انه يستحق البناء على حركة لا على السكون لأن له أصلا فى الاعراب فيحتاج بناؤه على السكون الى حكمة فيقال حملا على الماضى اذا اتصل بالضمير نحو النسوة ضربن (فان قيل) لم بنى جاء على حركة مع أن الأصل فى المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة فتحة (فالجواب) أنه انما بنى على حركة لأنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا تقول مررت برجل يضرب و برجل ضرب وجاء الذى يضرب والذى ضرب و زيد يضرب و زيد ضرب وجاء زيد يضحك وجاء زيد قد ضحك فلما أشبه المضارع المعرب فيما ذكر بنى على حركة لأن المضارع معرب والأصل فى الاعراب الحركة وانما كانت الحركة فتحة للخفة لأن الفعل ثقيل فناسبه التخفيف والفتحة أخف الحركات (فان قيل) لم كان الفعل ثقيلا (فالجواب) أنه انما ثقل بسبب تركب معناه لأنه موضوع للحدث والزمان (فان قيل) ماوزن جاء (فالجواب) أن وزنه فعل بفتح العين فالجيم فاء الكلمة والالف عينها والهمزة لامها (فان قيل) ماأصل عين الكلمة أعنى الألف (فالجواب) أن أصلها ياء لأنه من المجىء فأصله جيأ بفتح الجيم والياء تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار جاء (فان قيل) مايسمى هذا الفعل عند الصرفيين (فالجواب) أنه يسمى أجوف وذا الثلاثة لأنه معتل العين وذلك لأن الصرفيين قسموا الفعل الى سالم وغير سالم و يعنون بالسالم ماسلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من الهمزة والتضعيف ومن حروف العلة كضرب ونصر وعلم فان كل واحد منها يسمى سالما وغير السالم امامهموز الفاء أو العين أو اللام نحو أمر وسأل وقرأ واما مضاعف وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد كرد واما معتل وهو ما كان أحد أصوله حرف علة والمعتل من حيث هو سواء كان فى الأسماء والأفعال سبعة أقسام * الأول معتل الفاء و يسمى مثالا لمماثلته الصحيح فى احتمال الحركات وذلك نحو وعد فالواو مفتوحة فى المبنى للفاعل مضمومة فى المبنى للمفعول فهى حرف علة محتمل للحركة كنصر ونصر بالبناء للفاعل والمفعول * والثانى معتل العين و يسمى أجوف لخلو جوفه عن حروف الصحيح و يقال له ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف مع الضمير اذا أخبرت به عن نفسك نحو قلت و بعت وجئت فالثلاثى المجرد من هذا القسم تقلب عينه فى الماضى المبنى للفاعل ألفا سواء كان واو يا أو يائيا لتحركها وانفتاح ماقبلها نحو صان وجاء و باع والأصل صون بفتح الواو وجيأ بفتح الياء وكذا بيع فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما وذلك لأن كلا منهما كحركتين لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ولما كانتا متحركتين وكان ماقبلهما مفتوحا كان ذلك بمنزلة أربع حركات متوالية وذلك ثقيل عندهم فقلبوها بأخف الحروف وهو الألف وهذا قياس مطرد والعلة رفع الثقل وعلمنا به بالاستقراء فان اتصل بالماضى المجرد المبنى للفاعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو ضمير جمع المؤنث نقل فعل مفتوح العين الواوى كصان وقال الى فعل مضموم العين و نقل فعل مفتوح العين اليائى كباع وجاء الى فعل مكسور العين دلالة عليهما لأنهما يحذفان تقول صنت وقلت و بعت فالأصل صونت وقولت بفتح الواو ونقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت الضمة الى ماقبلها بعد حذف حركتها ثم الواو لالتقاء الساكنين وأصل بعت وجئت بيعت وجيأت بفتح الياء فيهما نقل الى باب فعل بالكسر ثم الكسرة الى ماقبلها بعد حذف

حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ولم يغير فعل مضموم العين، ولا فعل مكسورها اذا كانا أصليين نحو طول بضم الواو وهيب بكسر الياء وخوف بكسر الواو * والثالث المعتل اللام ويسمى الناقص لنقصان حرف منه حالة الجزم أولنقص الحركة حالة الرفع ويسمى ذا الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف مع الضمير اذا أخبرت به عن نفسك وذلك نحو غزا ورمى والأصل غزو ورمى تحركت الواو والياء تقول مع الضمير غزوت ورميت فترد كلا لأصله * والرابع المعتل العين واللام ويسمى لفيفا مقرونا سمى لفيفا لأن حرفى العلة اجتمعا فيه ومقرونا لاقترانهما نحو شوا بفتح الواو وقلب يائه وهى لام الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقوى بكسر الواو وروى بكسر الواو من الروى وبفتحها من الرواية * والخامس المعتل الفاء واللام ويسمى لفيفا مفروقا لافتراق حرفى العلة فيه نحو وفى وعلى وزن رمى * والسادس المعتل الفاء والعين وهذا لم يوجد فى الأفعال وانما وجد فى الأسماء كيين ويوم وويل * والسابع المعتل الفاء والعين واللام وهذا أيضا لم يوجد فى الأفعال بل فى الأسماء وذلك نحو واو وياء لاسمى الحرفين (فان قيل) هذا الفعل أعنى جاء من أى الأبواب عند الصرفيين (فالجواب) أنه من الباب الثانى أعنى فعل بالفتح يفعل بالكسر كضرب يضرب وذلك لأن الصرفيين حصروا الفعل الثلاثى فى ستة أبواب الباب الأول فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع كنصر ينصر والباب الثانى فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع كضرب يضرب والباب الثالث فعل يفعل بفتح العين فى الماضى والمضارع كسأل يسأل والباب الرابع فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع كفرح يفرح وعلم يعلم والباب الخامس فعل يفعل بضم العين فى الماضى والمضارع كحسن يحسن والباب السادس فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والمضارع كحسب يحسب وورث يرث (فان قيل) حيث كان جاء من الباب الثانى يرد عليه ماذكره الصرفيون من أن صيغة فعل بفتح العين اذا كان عين الفعل التى هى صيغته أولامه من حروف الحلق يكون من الباب الثالث كسأل يسأل ومنع يمنع وجاء لامه حرف حلق فلم لم يكن كذلك (فالجواب) أن الذى ذكره الصرفيون هو اشتراط كون الباب الثالث عينه أولامه حرف حلق لأنهم اشترطوا أن كل ما كانت عينه أولامه حرف حلق يكون من الباب الثالث بل تارة يكون منه كسأل ومنع وتارة يكون من الباب الأول كدخل يدخل وتارة يكون من الباب الثانى كنحت ينحت وجاء يجىء والحاصل أنه متى وجد الباب الثالث وجد حرف الحلق ولا يلزم من وجود حرف الحلق وجود الباب الثالث فيلزم من وجود المشروط وجود الشرط ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وحروف الحلق هى الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين (فان قيل) قد وجد الباب الثالث من غير أن تكون العين ولا اللام حرف حلق وذلك نحو أبى يأبى (فالجواب) أن ذلك شاذ مخالف للقياس سماعى يحفظ ولا يقاس عليه (فان قيل) كيف يكون شاذا وهو أفصح الكلام قال الله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره (فالجواب) أن كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى كلام الله تعالى فان الشاذ لا يكون مردودا الا اذا خالف القياس والاستعمال كعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما اذا خالف القياس دون الاستعمال كما هنا فانه مقبول * فان قيل من أى شىء مشتق جاء (فالجواب) أنه مشتق من المصدر على الصحيح عند البصريين وهو المجىء (فان قيل) ماحقيقة الاشتقاق (فالجواب) أنهم عرفوه بقولهم أن تجد لفظين تناسبا فى اللفظ والمعنى (فان قيل) مايسمى اشتقاق جاء من المجىء (فالجواب) أنه يسمى اشتقاقا صغيرا لأن بين المجىء وجاء تناسبا فى الحروف والترتيب وذلك لأنهم قسموا الاشتقاق ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما تناسب فى الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما تناسب فى اللفظ دون الترتيب وذلك نحو جبذ من الجذب وأكبر وهو أن يكون بينهما تناسب فى المخرج نحو نعق من النهق (فان قيل) هل هذا الفعل أعنى جاء لازم أومتعد وما الفرق بينهما (فالجواب) أنه فعل متعد والفرق

بين اللازم والمتعدى أن اللازم لاينصب المفعول به بنفسه نحو مررت بزيد بخلاف المتعدى نحو ضرب زيد عمرا وعلامة الفعل المتعدى أن تتصل به هاء غير المصدر نحو زيد ضربته بخلاف اللازم فانه لاتتصل به هاء غير المصدر نحو مررت بزيد فلايتعدى الابواسطة حرف جر ولا يصل الى هاء غير المصدر الا بحرف الجر أيضا نحو زيد مررت به والتقييد بهاء غير المصدر للاحتراز عن هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو المرور مررته والضرب ضربته (فان قيل) ما الدليل على ان جاء متعد (فالجواب) أن الدليل على ذلك نصبه المفعول به قال تعالى اذا جاءك المنافقون فالكاف مفعول مبنى على الفتح فى محل نصب والمنافقون فاعل مرفوع بالواو لانه جمع مذكر سالم (فان قيل) ماحقيقة الفعل الماضى (فالجواب) أنه كلمة دلت على معنى فى نفسها وهو الحدث واقترن ذلك الحدث بالزمن الماضى فهو يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الفاعل التزاما (فان قيل) فما علامته وماحكمه (فالجواب) أن علامته قبول تاء التأنيث الساكنة وقبول تاء الفاعل نحو جاءت وجئت وحكمه البناء على الفتح لفظا كامر أو تقديرا وذلك اذا اتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفعل والفاعل كشىء واحد وذلك نحو ضربت فيكون الفتح مقدرا (فان قيل) ان جاء اذا اسند للضمير لايظهر فيه توالى أربع متحركات بل ثلاثة (فالجواب) أنه فيه أربع متحركات باعتبار الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين لان المحذوف لعلة كالثابت لان أصله جيأت بفتح الجيم والياء حول الى باب فعل بالكسر كامر توصلا الى نقل حركة الياء وحذفها ثم نقلت حركة الياء الى الجيم بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فباعتبار الياء المحذوفة يقال انه لو لم يسكن آخره لاجتمع فيه أربع متحركات (فان قيل) فما الفرق بين الفعل الماضى واسم الفعل الماضى مع أن كلا يستفاد منه حدث فى الزمان الماضى نحو بعد وهيهات (فالجواب) أن اسم الفعل موضوع ليدل على لفظ الفعل ولفظ الفعل يدل على الحدث فدلالة اسم الفعل على الحدث بالواسطة بخلاف الفعل فانه موضوع ليدل على الحدث والزمان بنفسه بلا واسطة شىء آخر وأيضا اسم الفعل لايقبل علامات الفعل والا كان فعلا (فان قيل) ماهذا المد الموجود فى قولك جاء (فالجواب) انه مد متصل وذلك لان القراء قسموا المد الى طبيعى وغير طبيعى فالطبيعى ماكان بقدر ألف وذلك قدر حركتين وذلك فى الالف والواو والياء التى ليس بعدها همزة ولا ساكن نحو الفتى ويدعو والقاضى وغير الطبيعى قسموه الى لازم وواجب وجائز فاللازم هو الذى يجىء فى كلمته أو كلمتيه بعد حرف المد حرف ساكن وصلا ووقفا فيمد بقدر ألفين زيادة على المد الطبيعى فيكون بقدر ست حركات وذلك نحو دابة وق وآلآن وسمى لازما للزومه عند جميع القراء والواجب هو الذى يجىء فى كلمته بعد حرف المد همزة ويكونان من كلمة ويسمى متصلا نحو جاء وبالسوء وسىء فان كانا من كلمتين سمى منفصلا نحو موسى أمر والقاضى أمر وقولوا آمنا وحكم المتصل الذى يمد وجوبا زيادة على المد الطبيعى واختلفوا فى قدر ذلك فقال أبو عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف وقيل ألف وربع والمراد أن ذلك قدره باعتبار المد الطبيعى ومازيد عليه وعند ابن عامر والكسائى مقدار ألفين وعند عاصم مقدار ألفين ونصف وعند حمزة وورش مقدار ثلاث ألفات وهذه طريقة التيسير وطريقة الشاطبية ليس فيها الا مرتبتان اما أن يمد بقدر أربع حركات أو ست حركات فالأربع بقدر ألفين والست بقدر ثلاث ألفات والمنفصل يجرى فيه جميع ذلك الا أن الزيادة فيه على الطبيعى جائزة لا واجبة وبقى قسم آخر وهو الوقف العارض نحو نستعين فيجوز مده الى ست حركات (فان قيل) مامد زيد (فالجواب) أن بعض القراء أجاز أن يعامل حرف اللين معاملة حرف المد فاذا وقع بعده ساكن لوقف نحو وآمنهم من خوف وجاء زيد يجوز المد والقصر والتوسط وكذا اذا وقع بعده ساكن لادغام نحو كيف فعل وحرف

اللين هو الواو والياء اذا سكنا وانفتح ماقبلهما نحو جوف و بيت وحرف المد هو الالف والواو والياء اذا سكنا وتحرك ماقبلهما بحركة مجانسة لهما (فان قيل) مامعنى الفاعل (فالجواب) أن الفاعل فى اللغة من أوجد الفعل وفى اصطلاح النحويين هو الاسم المرفوع الذى أسند لفظ الفعل اليه باعتبار صدور حدث ذلك الفعل من مدلوله كضرب زيد أو باعتبار قيامه به كمات زيد (فان قيل) ماسبب كون الفاعل مرفوعا (فالجواب) أن الفاعل صدر الفعل من مدلوله وهو أشرف ممن وقع عليه الفعل والرفع اشرف من غيره فأعطى الاشرف للاشرف طلبا للمناسبة (فان قيل) هل الفاعل أصل المرفوعات أو المبتدأ (فالجواب) ان فى ذلك خلافا فمنهم من قال ان الفاعل أصل لان عامله لفظى وهو أقوى من غيره والمبتدأ عامله معنوى ومنهم من قال ان المبتدأ أصل لانه متقدم و يهتم به (فان قيل) مافائدة الخلاف (فالجواب) أن فائدته ترجيح أحد الامرين عند تعارض اعرابين فى كلمة بأن احتملت كونها فاعلا أومبتدأ وخلت عن المرجحات فان قلنا الفاعل أصل جعلها فاعلا أرجح وان قلنا المبتدأ أصل جعلها مبتدأ أرجح وقد قيل بمثل ذلك فى قوله تعالى ليقولن الله التقدير خلقنا الله وقيل الله خلقنا (فان قيل) ماحقيقة الرفع (فالجواب) انه على القول بأن الاعراب لفظى هو الضمة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوى فهو تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها (فان قيل) قولكم علامة رفعه الضمة هل هذا على القول بأن الاعراب لفظى أومعنوى (فالجواب) أن الظاهر أنه على القول بأنه معنوى وان أريد الجرى على القول بأنه لفظى لقيل فيه ورفعه كذا (فان قيل) هل يصح تخريجه على القول بأنه لفظى (فالجواب) أن بعضهم أجاز ذلك قال ووجهه أن الضمة اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامة اعراب من حيث خصوصها (فان قيل) زيد هذا الفاعل هل هو نكرة أومعرفة وماالفرق بينهما (فالجواب) انه معرفة والفرق بينهما ان المعرفة ماوضع لشىء بعينه لايتناول غيره والنكرة ماوضعت لشىء شائع يصح صدقه على أفراد وعلامة النكرة قبول أل أو وقوعها موقع مايقبله فالاول نحو رجل والثانى نحو ذى بمعنى صاحب والمعرفة بخلاف ذلك ومعلوم أن زيدا موضوع للذات المعينة ولايقبل أل فصح كونه معرفة (فان قيل) زيد من أى أنواع المعارف (فالجواب) انه من قبيل المعرفة بالعلمية الشخصية لأنه موضوع للذات المشخصة المعينة (فان قيل) فما الفرق بين المعرف بالعلمية الشخصية والمعرف بالعلمية الجنسية (فالجواب) ان علم الشخص ماوضع لمشخص ذهنا وخارجا كزيد وعلم الجنس ماوضع للحقيقة والماهية المستحضرة فى الذهن بقيد الاستحضار وان كان يصدق على كل فرد من أفراده وذلك كأسامة فانه موضوع لحقيقة الحيوان المفترس بقيد استحضاره و يطلق على كل فرد من أفراده (فان قيل) فما الفرق بين هذين أعنى علم الجنس وعلم الشخص و بين اسم الجنس كأسد (فالجواب) أما هذان فقد علمت ماوضعا له وأما اسم الجنس كأسد فهو ما كان موضوعا للحقيقة والماهية لا بقيد الاستحضار (فان قيل) فما الفرق بينه وبين النكرة (فالجواب) أن الفرق بينهما اعتبارى يتحققان فى نحو رجل وأسد فمن حيث وضعهما للحقيقة والماهية يسميان اسمى جنس ومن حيث صدقهما على المفرد يسميان نكرتين وتحقيق الكلام على جاء زيد من حيث الوضع سيأتى فى آخر المبحث ان شاء الله تعالى (فان قيل) زيد هل هو من قبيل الاعلام المنقولة أو المرتجلة وماالفرق بينهما (فالجواب) انه علم منقول من المصدر لأن اصله مصدر زاد يزيد زيدا والفرق بين المنقول والمرتجل أن المنقول ماسبق له استعمال قبل العلمية فى غير العلمية كفضل وأسد والمرتجل مالم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد (فان قيل) هل يجوز دخول أل على زيد (فالجواب) أنه لايجوز لان الاعلام لايدخل عليها أل (فان قيل) ان بعض الاعلام قد دخلها أل كالفضل والحارث فهلا كان زيد من هذا القبيل (فالجواب) أن أل

فى

في الفضل والحرث زائدة للمح الأصل أي للاشارة الى ملاحظة الاصل المنقول عنه ومع ذلك هو سماعي يقتصر فيه على ماسمع من العرب فلايجوز ذلك في زيد (فان قيل) مجموع جاءزيد مايسميه النحويون (فالجواب) أنه يسمى جملة (فان قيل) ماحقيقية الجملة (فالجواب) أن الجملة ماتركبت من فعل ومرفوعه أومن مبتدا وخبره والأولى تسمى فعلية والثانية تسمى اسمية وأما الظرف والجار والمجرور فيحتمل تقدير متعلقهما اسما أوفعلا فلذلك يسميان شبه جملة وضابط الاسمية ماصدرت باسم والفعلية ماصدرت بفعل (فان قيل) مايحتاج اليه كل مركب (فالجواب) أن كل مركب يحتاج الى علل أربع علة مادية وهي أجزاؤه وعلة فاعلية وهي الفاعل المركب وعلة صورية الحاصلة بعد التركيب وعلة غائية وهي ثمرته ونتيجته المترتبة عليه كالجلوس على السرير مثلا وكافادة الكلام (فان قيل) هل هذه الجملة أعني جاءزيد صغرى أوكبرى وماالفرق بينهما (فالجواب) أنها لاصغرى ولاكبرى وذلك لان النحويين جعلوا الصغرى ماوقعت خبرا عن غيرها كقام أبوه من قولك زيد قام أبوه والكبرى ما كان خبرها جملة كزيد قام أبوه بتمامها والتي لاصغرى ولا كبرى ماخلت عن الأمرين كجاءزيد وزيد قائم وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين وقد اجتمعت الأقسام كلها في قول ابن مالك

وكلمة بها كلام قد يؤم * الجميع جملة كبرى فقط لان المبتدأ فيها خبره جملة * وجملة قوله قد يؤم صغرى فقط لانها وقعت خبرا عن غيرها وجملة قوله كلام قد يؤم كبرى باعتبار أن المبتدأ فيها خبره جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبرا عن غيرها (فان قيل) هل جملة جاءزيد لها محل من الاعراب أم لا وماالفرق بين ماله محل وبين مالامحل له (فالجواب) أنها لامحل لها من الاعراب لأنها جملة إبتدائية أي مستأنفة ولم تحل محل المفرد والفرق بين مالامحل له وماله محل أن ماحل محل المفرد له محل من الاعراب ومالم يحل محل المفرد لامحل له وجاءزيد من هذا القبيل وذلك لان النحويين جعلوا ماحل محل المفرد سبعة أقسام ومالا يحل سبعة فاذا نظرت الى جاء زيد تجده من السبعة التي لاتحل محل المفرد وقد نظم بعضهم تلك المواضع الأربعة عشر في قوله

جمل أتت ولها محل يعرب * سبع لان حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية * وكذا المضاف لها بغير تردد
وجواب شرط جازم بالفاء أو * باذا وبعض قال غير مقيد
ومعلق عنها وتابعة لما * هو معرب أوذو محل فاعدد
وأتتك سبع مالها من موضع * صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب أقسام وماقد فسرت * في أشهر والخلف غير مبعد
وبقيد تخصيص وبعد معلق * لاجازم وجواب ذلك أورد
وكذاك تابعة لشيء ماله * من موضع فاحفظه غير مفند

وينبغي التمثيل لذلك تتميما للفائدة فأمثلة الجملة التي لها محل من الاعراب الخبرية نحو زيد أبوه قائم والحالية نحو جاءزيد والشمس طالعة والمحكية بالقول نحو قال اني عبدالله والمضاف اليها نحو اذا جاء نصرالله والواقعة جوابا لشرط جازم مقرون بالفاء نحو وماتفعلوا من خير فان الله به عليم وباذا نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون والمعلق عنها نحو علمت لزيد قائم والتابعة للمعرب نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله والتابعة لجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه فجملة قعد أخوه محلها رفع اذا كانت معطوفة على الكبرى * وأمثلة الجمل التي لامحل لها من الاعراب الصلة نحو الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والمعترضة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار فجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط وجوابه والجملة الابتدائية نحو انا أنزلناه والواقعة جوابا للقسم نحو قوله تعالى والكتاب المبين انا أنزلناه

والمفسرة نحو قوله تعالى كمثل آدم خلقه من تراب فجملة خلقه من تراب تفسير للمثل والمشهور أنه لافرق بين أن تفسر ماله حظ من الاعراب كهذا المثال أولا حظ له نحو زيدا ضربته وقال الشلوبين ان فسرت مالا محل له فلا محل لها والافهي تابعة لما تفسره والى هذا أشار بقوله فى أشهر الخ وأما المفسرة لضمير الشأن فلها محل نحو انه زيد قائم فالجملة فى محل رفع خبر ان ومفسرة لضمير الشأن والواقعة جوابا لمعلق أى لشرط غير جازم نحو اذا جاء زيد فأكرمه ونحو اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا أنتم تخرجون ومثلهما ماوقعت جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء نحو ان جاء زيد أكرمته فان لفظ الفعل محكوم عليه بأنه فى محل جزم جواب الشرط والجملة لامحل لها والتابعة لما لامحل له من الاعراب نحو قام زيد وقعد عمرو فجملة قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجملة قام زيد ابتدائية لامحل لها فكذلك ماعطف عليها (فان قيل) هل جملة جاء زيد خبرية أوانشائية وما الفرق بينهما (فالجواب) أنها خبرية لان الخبرية هى منسوبة للخبر وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب وعرفوه بأنه ماحصل مدلوله خارجا وكان لفظه حكاية عنه كجاء زيد وزيد قائم والانشاء ماحصل مدلوله به كاضرب زيدا (فان قيل) هل الاسناد فى جاء زيد حقيقى أومجازى وما الفرق بينهما (فالجواب) انه اسناد حقيقى والفرق بينه وبين الاسناد المجازى أن الاسناد الحقيقى اسناد الشىء الى من هوله كأنبت الله البقل ويسمى حقيقة عقلية والاسناد المجازى اسناد الشىء الى غير من هوله لملابسة بينهما كأنبت الربيع البقل ويسمى مجازا عقليا فاسناد الانبات الى الربيع هنا مجاز عقلى لانه اسناد للسبب العادى (فان قيل) استعمال كل من جاء وزيد هنا هل هو حقيقة أو مجاز وما الفرق بينهما (فالجواب) أن كلا منهما حقيقة والفرق بينه وبين المجاز أن الحقيقة استعمال الكلمة فيما وضعت له كاستعمال الصلاة فى الدعاء عند اللغويين وكاستعمال الأسد فى الحيوان المفترس والمجاز استعمال الكلمة فى غير ماوضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الأصلى كاستعمال الصلاة فى الأقوال والأفعال بالنظر الى اللغويين والأسد فى الرجل الشجاع فان كانت العلاقة غير المشابهة فانه يسمى مجازا مرسلا كما فى المثال الاول فان العلاقة فيه الجزئية وان كانت العلاقة المشابهة فانه يسمى استعارة كما فى المثال الثانى ولاشك أن جاء زيد لفظان مستعملان فى حقيقتهما (فان قيل) جملة جاء زيد من أى القضايا ومامعنى القضية (فالجواب) أنه قضية شخصية وذلك لان القضية هى الخبر وهو لفظ محتمل للصدق والكذب لذاته وقد قسم المناطقة القضية الى قضية شخصية وكلية وجزئية ومهملة وطبيعية فالشخصية هى ما كان الموضوع فيها مشخصا كجاء زيد والكلية ما كان الموضوع فيها مسورا بالسور الكلى كقولك كل انسان حيوان والجزئية هى ما كان الموضوع فيها مسورا بالسور الجزئى نحو بعض الحيوان انسان والمهملة ما كان الموضوع فيها كليا وخلت عن السور الكلى والجزئى نحو الانسان حيوان والطبيعية ما كان الموضوع فيها هو الحقيقة والطبيعة نحو الرجل خير من المرأة والموضوع هو المحكوم عليه ويسمى مسندا اليه عند علماء المعانى ومبتدأ أوفاعلا أونائبا عند النحاة والمحمول هو المحكوم به ويسمى مسندا عند علماء المعانى وخبرا أوفعلا عند النحاة (فان قيل) وضع زيد للذات المشخصة من أى الاوضاع (فالجواب) أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص وذلك لان علماء الوضع قسموا الوضع الى أربعة أقسام وضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع جزئية وذلك فيما اذا كان الوضع لمشخص معين باعتبار تعقله وادراكه بخصوصه كما فى الاعلام الشخصية كزيد وعمرو ووضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع كلية وذلك فيما اذا كان الوضع لمشخصات باعتبار تعلقها لابخصوصها بل بأمر عام وذلك كأسماء الاشارة والموصولات ووضع عام لموضوع له عام وآلة الوضع كلية وذلك فيما اذا كان الوضع لامر كلى باعتبار تعقله بملاحظة عمومه كما فى الحيوان والقسم الرابع حكموا باستحالته وهو ما كان الوضع فيه خاصا والموضوع له عاما وصورته أن يكون الوضع

لكلي باعتبار تعقله بخصوص بعض أفراده فهذا القسم مستحيل الوجود كما هو مبين في محله (فان قيل) قد علم وضع زيد فينبغي أن يعلم وضع جاء من أي الاوضاع ووضع مجموعهما من أي الاوضاع أيضا (فالجواب) أن ذلك من قبيل الوضع النوعي وما تقدم من الاقسام الأربعة من قبيل الوضع الشخصي وذلك لأن الوضع النوعي هو مالا يتعين فيه اللفظ الموضوع بأن وضع مندرجا تحت ضابط كلي كقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا وقسموا النوعي باعتبار تشخص المعنى وعموم الوضع وخصوصه الى ثلاثة أقسام أحدها ماتعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصا بأن لاحظ صيغة هي فعل مثلا وقال وضعت كل ماصح تركبه من ف ع ل محرك الوسط للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية وحينئذ يكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة علما على هذه الصيغة فهو وضع نوعي خاص لموضوع له خاص ثانيهما ماتعقل الواضع فيه الموضوع له عاما كالمركب الخبري كقول الواضع وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء ولهذا يعلم أن مجموع جاء زيد من هذا القبيل لأنه مركب خبري وقيل المركبات ليست موضوعة بل دلالتها عقلية وثالثها ماتعقل الواضع فيه الموضوع له بأمر عام مع كونه خاصا كوضع المشتقات باعتبار هيئتها كقوله وضعت كل فعل بهيئته للدلالة على جزئي من جزئيات الحدث والزمان بعد ملاحظة الأمر العام وهو مطلق الحدث والزمان ليوضع لكل جزئي منهما فهو وضع نوعي عام لموضوع له خاص قال بعض المحققين وضع المشتقات باعتبار مادتها من قبيل الوضع العام لموضوع له عام و باعتبار هيئتها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص وقيل وضع المادة كلي نوعي و وضع الهيئة شخصي وقيل وضع المادة شخصي بأن وضع مادة ضرب على حدة ومادة نصر على حدة و وضع الهيئة نوعي أي وضع هيئة المشتق للدلالة على أفراده كهيئة فعل للدلالة على الزمان الماضي فيدخل تحته أفراد نحو كتب وذهب وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله (فان قيل) مايسمي العروضيون جاء زيد (فالجواب) أنهم يسمون جاء وتدا مفروقا لأنه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن و يسمون زيدا مركبا من سببين خفيفين وذلك لأنهم قالوا المتحرك بعده ساكن سبب خفيف كقد وقم والحرفان المتحركان بأي حركة كانت سبب ثقيل نحو بك وله و به والحرفان المتحركان اللذان بعدهما ساكن وتد مجموع نحو بكم والى و رمى وهدى والحرفان المتحركان اللذان بينهما ساكن وتد مفروق نحو قام وجاء ولات والثلاثة الأحرف التي بعدها ساكن فاصلة صغرى كفعلن و رجعن بتحريك الجميع ماعدا الحرف الاخير وقاعدة العروضيين أن يحسبوا التنوين بحرف و يكتبوه نونا والاربعة الأحرف التي بعدها ساكن فاصلة كبرى نحو فعلتن وسلككم وقد مثل بعضهم للأقسام الستة بقوله لم أر على ظهر جبل سمكتن و بعضهم لم أر على قبح عمل حسنتن و بعضهم بقوله من يف بما قال رفعت درجتن (فان قيل) هذا المركب أعني جاء زيد من أي المقولات باعتبار كونه مركبا و باعتبار مفرداته (فالجواب) أن المركب خبر وقضية وهي من مقولة الاضافة ان فسرت القضية بالنسبة وان فسرت باللفظ كانت من مقولة الكيف لأن اللفظ كيفية قائمة بالهواء وأما المفردات فكل من جاء و زيد من مقولة الكيف أيضا باعتبار كونهما لفظين وأما باعتبار المدلول فيقال ان زيد من مقولة الجوهر وأما جاء فباعتبار الحدث المفهوم منه من حيث هو حدث من مقولة الكيف لأن الحدث عرض قائم بالغير جزؤه الآخر هو و باعتبار الزمان من حيث هو زمان يجري فيه الخلاف الجاري في كون الزمان من أي المقولات فقيل من مقولة الجوهر بناء على أنه نفس الفلك وقيل من مقولة الاين بناء على أنه حركة معدل النهار وقيل من مقولة الكم بناء على أنه مقدار الحركة وقيل من مقولة الاضافة بناء على أنه مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم كمقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس وان اعتبرت الحدث باعتبار حصوله في الزمان يكون من مقولة متى

و باعتبار حصوله فى مكان يكون من مقولة الاين و باعتبار نسبته الى زيد فهو من مقولة الاضافة و باعتبار الهيئة الحاصلة لزيد من حيث نسبة أجزائه بعضها الى بعض بالقرب والبعدو باعتبار نسبتها الى أمر آخر كالمجئ من مقولة الوضع و باعتبار كون زيد مؤثرا وفاعلا المجئ من مقولة الفعل و باعتبار كون المجئ مؤثرا فيه من مقولة الانفعال والحاصل أن الحكماء جعلوا المقولات عشرة أقسام جمعها بعضهم فى قوله

زيد الطويل الازرق ابن مالك * فى بيته بالامس كان متكى
بيده غصن لواه فالتوى * فهذه عشر مقولات سوى

فزيد اشارة الى مقولة الجوهر والطويل اشارة الى مقولة الكم والازرق اشارة الى مقولة الكيف وابن مالك اشارة الى مقولة الاضافة وفى بيته اشارة الى مقولة الاين و بالامس اشارة الى متى وكان متكى اشارة الى الوضع و بيده غصن اشارة الى الملك ولواه اشارة الى الفعل وفالتوى اشارة الى الانفعال وتمام الكلام على ذلك مبسوط فى محله وفى هذا القدر كفاية فان القصد الاشارة الى أطراف المباحث لأجل تذكر الطالب وحثه على التفتيش والافهذه المباحث المشار اليها تحتاج الى بسط طويل والذكى يفهم بالمثال الواحد مالا يفهم الغبى بالف شاهد والله سبحانه وتعالى أعلم

(قال جامعها) وكان الفراغ من جمعها يوم الثالث والعشرين من ذى الحجة الحرام ختام التاسع والستين بعد المائتين والالف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ رسالة فى المبنيات ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

البناء عند النحويين لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل واعتلال وله أسباب أما بالنسبة للحروف فلأنها لا يتوارد عليها معان تركيبية تحتاج الى الاعراب لأنها لا تكون فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فالبناء فيها هو الاصل فمنها ماهو مبنى على السكون كمن الجارة ولم الجازمة ومنها ماهو مبنى على الكسر كجير بمعنى نعم وكلها لا محل لها من الاعراب * وأما بالنسبة للافعال فنها ماهو مبنى وهو الأصل فيها وذلك هو الفعل الماضى والامر كقال وقل فالماضى مبنى على الفتح والامر مبنى على السكون وذلك لعدم توارد معان تركيبية عليهما تحتاج الى الاعراب * وأما الفعل المضارع فهو معرب لأنه تتوارد عليه معان تحتاج الى الاعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانك ان جعلت الفعل الثانى نهيا كالاول جزمت الفعلين وكان النهى عن كل منهما اجتماعا وانفرادا وان نصبت الفعل الثانى وجعلت الواو للمعية كان النهى عن مصاحبة الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن وان جعلت الواو للاستئناف و رفعت الفعل الثانى كان الكلام نهيا عن الاول واباحة للثانى فهذه المعانى تميزت بالاعراب فلهذا أعرب الفعل المضارع وانما سمى مضارعا لأنه ضارع الاسم أى شابهه فى توارد المعانى وفى الاعراب كما أنه يشبهه أيضا فى الحركات والسكنات فان ضارب على وزن يضرب ولا يبنى الفعل المضارع الا اذا اتصلت به نون التوكيد نحو ليضربن زيدا أو نون الاناث نحو النسوة يضربن فيبنى مع نون التوكيد على الفتح ومع نون الاناث على السكون وانما بنى لأنه لما التحقت به النون أبعدت شبهه بالاسم فرجع الى أصله * وأما الاسم فان الأصل فيه الاعراب لأنه تتوارد عليه معان لا تتميز الا بالاعراب نحو ما أحسن زيدا بفتح نون أحسن ونصب زيد اذا أردت التعجب وما أحسن زيد بضم نون أحسن وجر زيد اذا أردت الاستفهام عن أى أجزائه أحسن وما أحسن زيد بفتح نون أحسن ورفع زيد اذا أردت نفى حصول الاحسان منه فهذه المعانى انما تتميز بالاعراب ولا يبنى الا اذا أشبه الحرف وحصر واذلك فى أربعة أسباب * السبب الأول مشابهة الحرف فى الوضع بأن يكون

الاسم

الاسم على حرف كتاء ضربت أو على حرفين كنا من قولك جئتنا وحملوا على ذلك جميع المضمرات المتصلة والمنفصلة فكلها مبنية للشبه الوضعي وما كان منها على ثلاثة أحرف كنحن ألحقوه بها طرد الباب على وتيرة واحدة * السبب الثاني الشبه المعنوي وذلك بأن يكون الاسم يؤدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف وذلك كما في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة فأسماء الشرط والاستفهام مثل متى ومن وما فان كلا من هذه الألفاظ يستعمل للشرط نحو متى تقم أقم ومن يقم أقم معه وما تفعل أفعل وللاستفهام نحو متى تقوم ومن عندك وما عندك فان كانت للشرط فقد تضمنت معنى ان الشرطية فان أصل التعليق أن يكون بها نحو ان تقم أقم وان كانت للاستفهام فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام فانها أصل الاستفهام أن يكون بها نحو أزيد عندك أم عمرو أما أسماء الاشارة نحو هذا وهذه وهؤلاء وهنا فانها تضمنت معنى حقه أن يؤدى بالحرف لان الاشارة معنى جزئي فحقه أن يؤدى بالحرف كما أدوا التمنى بليت والترجي بلعل لكن العرب لم تضع حرفا بل وضعوا لها اسما مبنيا فحكم النحويون بأنها انما بنيت لكونها أشبهت الحرف الذى كان حقه أن يوضع فلم يوضع فانحصر الشبه المعنوى فى أسماء الشروط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة * السبب الثالث الشبه الاستعمالى وهو أن تستعمل بعض الاسماء كاستعمال الحروف فى نيابتها عن الافعال وعدم تأثرها بالعوامل وذلك كما فى أسماء الأفعال نحو صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل أو عجل وايه بمعنى زد فان هذه الاسماء نابت عن الأفعال فى الدلالة على معنى الفعل وعدم التأثر بالعوامل فانها لا يدخل عليها عامل فأشبهت ليت ولعل فانهما نائبتان عن التمنى والترجى ولا يعمل فيهما عامل * السبب الرابع الشبه الافتقارى وهو أن يفتقر الاسم الى جملة تكمل معناه وذلك كما فى الاسماء الموصولة نحو جاء الذى قام أبوه وفى حيث واذا واذ نحو اجلس حيث زيد جالس أو حيث جلس زيد أو جاء زيد اذ طلعت الشمس واذا جاء زيد طلعت الشمس فان الاسماء الموصولة وحيث واذ واذا مبنية لأنها مفتقرة الى جملة تسمى صلة فى الاسم الموصول ومضافا اليه فى حيث واذ واذا فأشبهت هذه الاسماء حروف الجر من حيث افتقارها الى المجرور والمتعلق والى هذه الأقسام أشار ابن مالك بقوله

والاسم منه معرب ومبنى * لشبه من الحروف مدنى
كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا * والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا
ومعرب الأسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كأرض وسما
وفعل أمر ومضى بنيا * وأعربوا مضارعا ان عريا
من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث كيرعن من فتن
وكل حرف مستحق للبنا * والاصل فى المبنى أن يسكنا
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كاين أمس حيث والساكن كم

واعلم أن ما كان مبنيا على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عنه لمجيئه على أصل البناء والسكون وما بنى على السكون من الاسماء فيه سؤال واحد لم بنى وما بنى على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة فيه كذا وما بنى من الاسماء على حركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحرك فأسبابه ستة التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدء بها ككاء الجر أو لها أصل فى الاعراب كقبل و بعد أو مشابهة المعرب كالماضى الشبيه بالمضارع فى الوقوع صفة وصلة وحالا أو الدلالة على استقلال الكلمة وأصالة التحرك كما فى هو وهى فان الضمير على الصحيح مجموع الهاء والواو والهاء والياء ولو لم تحرك الواو والياء لتوهم كونهما

للاشباع واتماعدت حركة التخلص من التقاء الساكنين من جملة حركات البناء كحركة الاتباع الآتية مع أنهم قالوا فى تعريف البناء وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين لأن الذى فى التعريف المذكور المراد منه فى كلمتين كاضرب الرجل والحمد لله وماهنا فى كلمة واحدة كأين ومنذ * وأسباب البناء على الفتح الخفة كأين ومجاورة الألف كأيان والفرق بين أداتين كيالزيد ولعمرو وكسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف اللام غالبا فى نحو لموسى عبد وقد تلتبسان نحو الزيدون لهم عبيد والاتباع ككيف اذ الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله فى أين لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة * وأسباب البناء على الكسرة مجانسة العمل كباء الجر ولام الجر ولاتردوا واو القسم وكاف الجر وتاؤه لانها لاتلازم عمل الجر اذ الكاف ترد اسما كمثل والواو ترد للعطف والتاء ترد للخطاب كأنت ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر ولعلها لم تجانسه لعدم ظهور الجر فى الضمير بخلافها مع الظاهر ومنها الحمل على المقابل كلام الاعراب فانها كسرت حملا على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل ومنها الاشعار بالتأنيث كأنت اذ الكسر اللفظى يشعر بالمعنوى الذى للمؤنث والاتباع كذه وته وكونها أصل التخلص من التقاء الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لأنها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشىء بضده ولعدم التباسها بحركة الاعراب اذ لايكون الكسر اعرابا الامع التنوين أوأل والاضافة * وأسباب البناء على الضم الاتباع كمنذ وأن لايكون الضم للكلمة حالة اعرابها كالغايات كقبل وبعد وحمل عليه المنادى كيازيد وحيث لأن كلا صار غاية فى النطق وكونها فى الكلمة تقابل الواو فى نظيرها كنحن بنيت على الضم لتكون الضمة مقابلة للواو فى هم ولتقابلهما فى التكلم والغيبة والشىء يحمل على مقابله أو ليتناسبا لفظا كتناسبهما جمعا واضمارا وكنت قد نظمت هذه الأسباب فى أبيات لتحفظ فأحببت ايرادها هنا وهى هذه

يحرك المبنى لساكن لقى * وحيث وضعه على حرف بقى
أوكان عرضة لبدء يطلب * أوأشبه المعرب أوقد يعرب
كذا التأصيل الذى تحركا * ودفع اشباع كهى محركا
وافتحه للخفة والاتباع * وللجوار للألف ذا راع
كذا لفرق بين معنيين * كيالزيد لامرأين اثنين
واكثر لدى تجانس فى العمل * واحمل مقابلا عليه تقبل
كذا اذا أردت تأنيثا تفد * نحو ذه الاتباع فيه قد قصد
والاصل فى تخلص بالكسر * وافرق به لام ابتدا والجر
والضم لاسم فاته الضم لدى * اعرابه واحمل عليه ذا الندا
كذاك حيث واحمل الضمة فى * نحن على هم بحقها تفى
ونحو منذ ضمه اتباعا * واختم به ماعندهم يراعى

والله أعلم

﴿ رسالة فى بيان أن العلم من أى المقولات ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

و به نستعين الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ﴿ أما بعد ﴾ فيقول الفقير كثير الذنوب والآثام خادم طلبة العلم بالمسجد الحرام المرتجى من ربه الغفران أحمد بن زيني دحلان غفر الله له ولوالديه ولسائر الاخوان آمين هذه كلمات جمعتها من كلام المحققين فى بيان أن العلم من أى المقولات وأردت التذكرة لى ولأمثالى من القاصرين والله أرجو أن ينفع بها ✽ قال العلامة السجاعى فى شرحه على منظومته فى المقولات ﴿ فائدة ﴾ قال بعض المحققين فى حاشيته على الدوانى العلم من مقولة الكيف عند المحققين ومن مقولة الانفعال والاضافة عند غيرهم وهذا الخلاف انما نشأ من أنه فى حال العلم بالشئ يحصل ثلاثة أشياء أحدها الصورة القائمة بالنفس وهى الكيفية ثانيها قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها اضافة خاصة حاصلة بين النفس و بين ذلك الأمر المعلوم أى بين المدرك والمدرك فاختلفوا فى أن العلم أى شئ من تلك الامور و بعض المتكلمين لما نفوا الوجود الذهنى وقيام الصورة بالنفس يلزمهم أن يقولوا العلم عبارة عن الاضافة المذكورة اذ لا يحصل عندهم من الامور الثلاثة الا الاضافة وانما اختار المحققون أن العلم من مقولة الكيف وهو الصورة لأن العلم يوصف بالمطابقة وعدمها والصورة تتصف بهما وأما الانفعال فلا وجه لاتصافه بالمطابقة وعدمها وقال حسين فى حواشى التلويح التحقيق أن المعنى الحقيقى للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع فى الوصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه فى البقاء وهو الملكة وقد أطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور واذا ذكر بلا تعرض للمتعلق جاز ارادة كل من الثلاثة بحسب المقام وأما اذا قرن بذكر المتعلق تعين الأول انتهى وقال السعد فى حواشى الشمسية انما يصح جعل الادراك انفعالا اذا فسرناه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ أما اذا فسرناه بالصورة الحاصلة فى النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون انفعالا أيضا كما لا يكون فعلا انتهى كلام العلامة السجاعى وكتب عليها العلامة العطار فى حاشيته على ذلك الشارح مانصه قوله قال بعض المحققين هو مير أبو الفتح فى حاشيته على الدوانى للتهذيب وعبارة حاشية أبى الفتح هكذا ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهنى الى أن العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم هى المسماة بالتعلق و بعضهم الى أنه صفة حقيقية ذات تعلق وأما القائلون بالوجود الذهنى من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا ناشئا من أن العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة فى الذهن بداهة واتفاقا وحاصلة عنده بداهة واتفاقا والحاصل معه أمور ثلاثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى أن العلم هو الأول فيكون من مقولة الكيف و بعضهم الى أنه الثانى فيكون من مقولة الانفعال و بعضهم الى أنه الثالث فيكون من مقولة الاضافة وأما أنه نفس حصول الصورة فى الذهن فلم يقل به أحد منهم على من تتبع كلامهم والأصح من هذه المذاهب الأول انتهى وكتب العلامة العطار أيضا على قول العلامة السجاعى والمتكلمون لما نفوا الوجود الذهنى الى آخره أى أكثرهم والمحققون منهم أثبتوه وكتب على قوله لأن العلم يوصف بالمطابقة الى آخره هذا دليل على ما اختاره المحققون من أن العلم من مقولة الكيف تقريره على ماقاله السيد الشريف فى حاشية شرح المطالع ان الصورة توصف بالمطابقة والانفعال والاضافة لا يوصفان بها فمرجع ماقرره السيد قياس اقترانى من الشكل الثانى صغراه الصورة توصف بالمطابقة وعدمها والكبرى ولا شئ من الانفعال والاضافة يوصف بهما و بهذا تعلم أن المصنف لم يحرر

القياس على مايبنى فتأمله ولو أنه قرر الدليل هكذا العلم بمعنى الصورة يوصف بالمطابقة وعدمها ولاشىء من الاضافة والانفعال بموصوف بهمافلاشىء من العلم باضافة وانفعال لكان أولى انتهى وكتب على قوله كمالا يكون فعلا أى فانه لم يذهب أحد من المحققين الى أن العلم من مقولة الفعل وقد وقع لبعض من لم يحقق عده منها انتهى كلام العلامة العطار فى حاشيته على شرح مقولات العلامة السجاعى وفى مقولات العلامة السيد البليدى هل العلم من مقولة الكيف أومن مقولة الفعل أومن مقولة الاضافة أومن مقولة الانفعال مقالات انتهى وكتب عليها العلامة الدسوقى مانصه قوله هل العلم من مقولة الكيف أى بناء على أنه الصورة الحاصلة فى الذهن وقوله أومن مقولة الفعل أى بناء على أنه تحصيل النفس العلوم وقوله أومن مقولة الانفعال أى بناء على أنه تأثر النفس بحصول العلوم فيها وقوله من مقولة الاضافة أى بناء على أن العلم هو العالمية وأنه لافرق بينهما ثم قال وهذه الاقوال جارية على القول بأن العلم بمعنى الادراك وأما بمعنى الملكة فهو من قبيل الكيف و بمعنى المسائل يرجع لتفسير القضية فان قيل انها النسبة يرجع لمقولة الاضافة وان قيل انها اللفظ يرجع لمقولة الكيف لأن اللفظ كيفية قائمة بالهواء انتهى كلام العلامة الدسوقى وفى حاشية العلامة ابن يونس على شرح العلامة الملوى عند قوله ان العلم هو حصول صورة الشىء فى الذهن مانصه قضيته أن العلم من مقولة الانفعال لأن الحصول ارتسامه وهو انفعال واليه ذهب القطب وذهب بعض المحققين الى أنه من مقولة الفعل لانه اذعان وهو فعل وذهب السيد والعضد وتبعه المحقق الخيالى الى أنه من مقولة الاضافة لانه عبارة عن التجلى والانكشاف وهو لا يكون الا بين شيئين فكان من قبيل النسب والاضافات والحق ماذهب اليه السعد من أنه من مقولة الكيف فيعرف بأنه الصورة الحاصلة فى الذهن وانما كان هذا هو الحق لما ذكروا من أن العلم من جملة الموجودات ولايكون كذلك الا اذا كان من مقولة الكيف أما اذا كان من مقولات الفعل أو الانفعال أو الاضافة فلا يكون من قبيل الموجودات لان هذه أمور اعتبارية لاوجود لها و يمكن جعل الاضافة فى قوله حصول الصورة من اضافة الصفة للموصوف أى الصورة الحاصلة فيرجع لما ذكره السعد تبعا للرازى (فان قيل) ما الداعى الى ذلك مع امكان أن يقول من أول الأمر الذى هو الصورة الحاصلة (فالجواب) ان الداعى اليه الاشارة الى أن الصورة لاتسمى علما الا بعد حصولها فى الذهن أما بدون ذلك فلا تسمى علما ولا نظر لحصولها فى الخارج فان قيل تلك الاشارة حاصلة لو أخر الحصول أيضا فما وجه تقديمه قلت نعم الا أن تقديمه أقوى فى ذلك لان فى تأخيره احتمال أن يراد بالحاصلة مامن شأنها أن تحصل بخلافه على التقديم فيعلم منه أن المراد الحصول بالفعل والا فلا فائدة فى التقديم هذا وأورد على ماذكره السعد من أن العلم من مقولة الكيف الذى رجحه غير واحد من الأئمة أنه مشكل مع قولهم الكيف عرض لايقبل القسمة لذاته ولايتوقف على تصور غيره لانه لايصدق على العلوم الكسبية لان تصورها يتوقف على تصور غيرها فيلزم أن لا يكون علما وهو باطل وأجاب حفيد السعد بقوله اللهم الا أن يقال المقصود بالتوقف المنفى التوقف الذاتى الذى لا يمكن زواله أصلا كما فى العرضيات النسبية بخلاف المعلوم النظرى فانه قد يكون ضرور يا للنفوس القدسية وأورد أيضا على جعل العلم من مقولة الكيف أنه يلزم أن يكون حقيقة واحدة باعتبار من مقولة الجوهر و باعتبار آخر من مقولة العرض بناء على ماعليه المحققون من المناطقة من أن العلم عين المعلوم بالذات مغاير له بالاعتبار فالادراك والمدرك بالذات واحد و بالاعتبار اثنان خلاف ماعليه أهل الكلام من أن العلم غير المعلوم بالذات و بالاعتبار فيلزم أن يكون زيد مثلا المعلوم فى الخارج جوهرا باعتبار معلوميته فى الخارج وعرضا باعتبار علمه فى الذهن وذلك باطل و يجاب بأن هذه مغالطة نشأت من قلة التدبر فانه ليس المراد بالمعلوم فى قولهم عين المعلوم المعلوم الخارجى ولا مايشمله والذهنى لان المعلوم الخارجى غير العلم بالاتفاق اذ لايقول

بعدم مغايرته عاقل فضلا عن فاضل بل مرادهم المعلوم الذهنى أى أن المعلوم الذهنى الذى هو عبارة عن الصورة الحاصلة عين العلم والتغاير بالاعتبار فهى من حيث انكشافها علم ومن حيث حصولها معلوم فلم يلزم ماذكر لانه بهذا الاعتبار عرض ليس الاولذا قال التفتازانى انه لامانع من أن يكون الشىء فى الخارج جوهرا وعرضا فى الذهن ﴿ فان قلت ﴾ العرض تماهية اذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع وتلك الصورة على فرض حصولها لو وجدت فى الخارج كانت لافى موضوع ولعدم قيامها بغيرها بل بنفسها فلا يصح اطلاق العرضية عليها البتة ﴿ الجواب ﴾ أن اطلاق العرضية عليها فى العرضى باعتبار الوجود الذهنى لامطلقا حتى يلزم المحذور فلا ينافى اطلاق الجوهرية عليها باعتبار الوجود الخارجى فلا اشكال فافهم المقام فانه من مزال الاقدام انتهى كلام العلامة ابن يونس وفى حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الملوى على السلم أيضا عند قول الشارح حصول الصورة مانصه أى صورة الشىء الحاصلة فى النفس بناء على التحقيق أن العلم من مقولة الكيف وانما جعله نفس الحصول تنبيها على لزوم هذه الصفة له باعتبار ها فيه وأما على أنه انفعال فهو على ظاهره لان المراد بحصول الصورة قبول النفس اياها والمراد بصورة الشىء مايكون آلة لامتيازه سواء كان نفس ماهية الشىء أو شبحا أى مثالا له كذا قاله عبد الحكيم فى حاشية القطب وقيل من مقولة الفعل بناء على مايتبادر من لفظ الادراك والاذعان ونحوهما وقيل من مقولة الاضافة بناء على أنه نسبة بين المدرك والمدرك ولا يرد على أنه كيف أنهم عرفوا الكيف بأنه عرض لايقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لان المراد بالتوقف المنفى أن لايعقل الامع تعقل الغير كما فى الابوة والبنوة والعلوم الكسبية ليست كذلك ولا أنه يلزم أن يكون العلم جوهرا عرضا ان كان الشىء ذو الصورة جوهرا وكيفا عرضا غيره ان كان عرضا غير كيف وموجودا معدوما ان كان معدوما لقولهم ان العلم عين المعلوم ذاتا لان المراد بالمعلوم فى قولهم المذكور المعلوم الذهنى وهو الصورة لا الشىء ذو الصورة اذ لايشك عاقل فى أنه غير العلم والمعلوم الذهنى عين المعلوم ذاتا انما يختلفان اعتبارا فالصورة من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها فى الذهن علم انتهى كلام العلامة الصبان وفى شرح العلامة السعد على التلخيص فى علم المعانى والبيان كلام ذكره عند تعريف الفصاحة متعلق بتعريف الملكات والكيفيات لابأس بايراده مع ماكتبه عليه العلامة الصبان فى حاشيته على ذلك الكتاب لتتم الفائدة و يتضح المراد ونص عبارة الشارح مع التلخيص والفصاحة فى المتكلم ملكة وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية عرض لايتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء أوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك و بقولنا لايقتضى القسمة الكميات و بقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اقتضاء الخ ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة أو اللاقسمة اهـ ونص ما كتب العلامة الصبان هكذا قوله ملكة ﴿ اعلم ﴾ أن الصفة الحاصلة للانسان فى أول أمرها تسمى حالا لان المتصف يقدر على ازالتها حالا فاذا ثبتت وتقررت بحيث لايمكن للمتصف بها ازالتها تسمى ملكة اهـ قال العلامة الدسوقى فى حاشيته على الكتاب المذكور وسميت ملكة اما لملك صاحبها لها يصرفها فى المدارك كيف شاء أو لانها تملكت من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضا كيفية لانها تقع فى جواب كيف وذلك كالكتابة لانها فى ابتدائها تسمى حالا فاذا تقررت ورسخت صارت ملكة هـ وكتب العلامة الصبان أيضا على قول العلامة السعد كيفية راسخة فى النفس أفاد بذلك أنها من الكيفيات النفسانية وهى أحد أقسام الكيف الاربعة وعبارة اليوسى فى حواشى المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفية المحسوسة وهى اما راسخة كحلاوة العسل وصفرة الذهب وتسمى انفعالية أو غير راسخة كحمرة



الخجل وتسمى انفعالات وكيفية الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أى المختصة بذوات الانفس وهى الحيوانات دون الجمادات والنباتات كالحياة والجهالات والادراكات واللذات والآلام ونحوهاوهى امار اسخة فى النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما غيرراسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أى المقتضية استعدادا أى انفعالا وتهيأ لقبول أثر ما اما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة واما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضاقوله راسخة فيه أن الكيفية عرض والعرض لايبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله راسخة برسوخ أمثالها أى توالها فردا بعدفرد اه وخرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجل و بقوله فى التعريف الراسخة فى الجسم كالبياض اه وكتب بعض المحققين على هامش حاشية العلامة الصبان المذكورة على قول اليوسى كالزوجية الى آخره أى الهيئة الحاصلة كماقالوه فى المثلية ان المراد الهيئة الحاصلة من التثليث القائمة بالشكل المثلث فالمثلث كم وتلك الهيئة كيف كما بين ذلك العلامة العطار فى حاشيته على مقولات العلامة السجاعى و به يظهر المراد هنا اه وفى حاشية العلامة الدسوقى على شرح التلخيص الملكة عرفاصفة وجودية راسخة فى النفس والكيفية عرفاصفة وجودية ولم يذكرهما الشارح مع قربهما للافهام لتشحيذ الاذهان اه وكتب بعض المحققين على هامش حاشية العلامة الصبان على قوله السابق وأجاب ع ق الخ هذا على تسليم أن العرض لايبقى زمانين وهو قول ضعيف والحق بقاؤه فالتعبير بالرسوخ ظاهر على هذا القول اه وكتب بعض المحققين على الهامش أيضا عند قوله و بقوله فى النفس الراسخة فى الجسم كالبياض أى فلا يسمى ملكة فالكيفية اذا استقرت وثبتت فى النفس قيل لها ملكة وان اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفية بالعرض اه وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعد والكيفية أظهر فى مقام الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت راسخة أم لا ولئلا يتوهم عود الضمير لو أضمر على النفس وان كان بعيدا اه وكتب العلامة الصبان أيضا على قوله لايتوقف تعقله على تعقل الغير أى وان استلزمه فى بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها أعنى المدرك والمعلوم والمقدور لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلومة كما فى النسب بل تصوراتها مستلزمة بتصورات متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الأجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف ويقال فى دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل الكيفية المركبة و يقال فى دفع الثانى المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت فى جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لايتوقف بعد العلم ولا يخفى أن مقام التعريف يأبى ذلك وان صح فى نفسه اه خسرو وقوله الكيفية المركبة كمزازة الرمان المركبة من الحلاوة والحموضة وقوله الكيفيات النظرية أى المكتسبة بالنظر أى المدركة بواسطة الحد أو الرسم وقوله لانه لايتوقف بعد العلم أى ولأنه لايتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا وأورد خسرو أن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لايتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض لاذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الأعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل فى تعريف الكيفية وانما يتم على المذهب غير المشهور انتهى كلام العلامة الصبان فى حاشيته على مختصر السعد وكتب بعض المحققين على العبارة السابقة فى كلامه المنقول عن العلامة خسرو عند قوله نعم يخرج عنه الكيفية المركبة الى آخره حاصله أن التعريف غير جامع لعدم

شموله



شموله الكيفية المركبة لأن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه وحاصل الجواب أن المراد بالغير ما كان منفكا عن الشيء وأجزاء الشيء غير منفكة عنه ولعدم شموله أيضا للكيفية النظرية فان تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعني القول الشارح والحجة وذلك كمعنى الانسان وحدوث العالم ﴿وأجيب﴾ بأن المراد بالتوقف المنفي التوقف الذي لا يمكن الانفكاك عنه كالابوة والبنوة والكيفيات النظرية تعقلها قد يحصل بدون نظر كالهام وكشف اه وكتب على قوله في عبارة العلامة خسرو وأيضا فيخرج النظري أي عن المراد بالتوقف ويلزمه الدخول في التعريف اه وكتب بعض المحققين أيضا على قول الغزي ان خروج الاعراض النسبية بهذا القيد الى آخره ما نصه هذا الكلام ظاهر في الاضافة فان النسبة الثانية فيها يمكن أن يقال فيها انها لازمة للأولى أو ذاتية وأما بالنسبة لغير الاضافة من بقية النسب فلا يصح كون النسبة الثانية لازمة للأولى أو ذاتية لها وذلك لانه ليس فيه نسبتان بل نسبة أولى فقط وهي عين الفعل والانفعال الى آخره والتوقف عليه فيها غير نسبة ولذلك خصت الاضافة بهذا الاسم لكون التوقف والتوقف عليه نسبة بخلاف غيرها ولذلك اقتصر العلامة عبد الحكيم على ايراد الاضافة فقط ولم يعمم كما فعل الغزي فتأمل وحرر اه وكتب العلامة الدسوقي في حاشيته على شرح التلخيص المذكور على قول الشارح عرض يتوقف الى آخره العرض عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره في التحيز أي الحصول في الحيز والمكان ومعنى تبعيته لغيره في التحيز هو أن يكون وجوده في نفسه وجوده في الموضع بحيث تكون الاشارة لأحدهما اشارة الى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون مختصا بغيره اختصاص الناعت بالمنعوت ومعنى اختصاص الناعت الى آخره أن يكون بحيث يصير الأول نعتا والثاني منعوتا اه وكتب العلامة الصبان في حاشية التلخيص أيضا على قول العلامة السعد ولا يقتضي القسمة المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أي لا يستلزم قسمة ولا عدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقتضاء القبول والا لزم خلو الشيء عن النقيضين ولا يجوز وكتب على قوله واللاقسمة كذا جرت عادة كثير بادخال أل على لاقسمة وهو خلاف العربية وكتب على قوله في محله متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه في الجامد أو على انه حذف من الأول لدلالة الثاني وهو لبيان الواقع قال العلامة ابن قاسم كأنه لأن سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدي في رسالة المقولات ونصه والعرض صحة انقسامه انما هي باعتبار المحل كما هو معلوم فتقييدهم القبول بالذاتية مشكل والتفصي عنه بأن معنى كون القبول ذاتيا أنه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف الكيف كالبياض فان قبوله القسمة باعتبار أمرين المحل والكم ألا ترى أن الجوهر الفرد الابيض لا ينقسم وما ذاك الا لفقد الكم المتوقف على اعتبار جوهرين مثلا الى آخر ما قاله فراجعه وبه يندفع ما اعترض يس على كلام ابن قاسم فتدبر اه وبقية كلام العلامة السيد البليدي الذي أشار له العلامة الصبان نصها بعد ذلك وحاصله أن المنقسم حقيقة في الكم موصوفه وهو الجسم الطبيعي من غير توقف على شيء وهو تابع له في ذلك بخلاف الكيف فان انقسام محله موقوف على أن يكون ذا امتداد فالمعنى قبول الكم القسمة تبعا لمحله ذاتي لا يحتاج الى أمر آخر بخلاف غيره من الاعراض فانه يحتاج في قبولها الى أمر آخر هو الكم فافهم اه وحاصل اعتراض العلامة يس على العلامة ابن قاسم الذي أشار له العلامة الصبان في عبارته السابقة ونص عبارته هكذا قوله في محله كأنه لان سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة اه سم وفيه أن الكم يقبل القسمة لذاته وقد أخرجه بقوله يقتضي القسمة لذاته وان قوله في محله متعلق باللاقسمة فقط لا بها وبالقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه في الجامد أو على انه حذف من الاول لدلالة الثاني انتهت

عبارته وكتب العلامة الصبان على عبارة السيد البليدى السابقة فقال قوله فتقييدهم القبول الى آخره مانصه أى فى قولهم الكم مايقبل القسمة لذاته وكتب على قول العلامة السعد فى شرح التلخيص اقتضاء أوليا أى ذاتيا وهو قيد للادخال كما سيأتى وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعد عند بيان ماخرج من تعريف الكيف خرج الاعراض النسبية مثل الاضافة ونحوذلك مانصه قوله الاعراض النسبية من نسبة الجزئيات لكليها لان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على تعقل المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف عليه فى الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات وكتب على قوله الاعراض النسبية الى آخره مبنى على أن الامور النسبية لها وجود فى الخارج حتى أدخلها فى العرض واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة أنها أمور اعتبارية لاوجود لها فى الخارج وعلى هذا فهى خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب أعراض وأورده تشحيذا للاذهان ثم قال وقال ابن يعقوب ومماينبغى التنبه له هنا ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات فى العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفى والا فالمعلوم فى العرض اختصاصه بالوجود والنسب والاضافة اعتبارات والمعلوم فى العرض مطلقا أنه لايقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم ثم لم يتصور ماذكر اه وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعد مثل الاضافة وهى النسبة العارضة للشئ بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشئ مؤثرا فى غيره كالقاطع مادام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشئ متأثرا عن غيره كالمنقطع مادام منقطعا اه سم وكتب على قوله ونحو ذلك هو الاين والمتى والوضع والملك فالاين هو حصول الشئ فى المكان ككون زيد فى مكان كذا والمتى حصوله فى الزمان ككون الخسوف فى ساعة كذا والوضع هيئة حاصلة للشئ بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشئ بسبب مايحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متعمما أو متقمصا اه يس اه وكتب على قول العلامة السعد الكميات الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة مايشمل وجودها بالفعل كما فى الكم المنفصل وكتب على قول العلامة السعد النقطة مانصه وهى طرف الخط والخط مقدار ينقسم فى جهة واحدة فقط والوحدة كون الشئ بحيث لاينقسم الى أمور متشاركة فى الماهية اه سم وقوله فى جهة واحدة هى جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمى والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعى فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاث أعنى الطول والعرض والعمق التى هى أى جملتها الجسم التعليمى فالطبيعى جوهر والتعليمى عرض عارض له فالشكل المربع مثلا ذاته أى جوهره جسم طبيعى وامتداداته الثلاثة تعليمى وكون النقطة والخط والسطح والجسم أعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هى الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيد أما من يجعلهما من الأمور الاعتبارية فهما خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الوجود والامور الاعتبارية غير موجودة أما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما فى التعريف بأن يأتى بتعريف يتناولهما لانهما من المعرف حينئذ اه سم

وعلى أن النقطة من الكيف فهى من كيفيات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكيفيات التى ذكروها أقساما للكيف فليحرر وفى بعض شروح الهداية أنه قد يمنع انحصار الكيف فى الأقسام الاربعة اذلا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اهـ من يس وكتب العلامة الصبان على قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أى بل يجعلهما من الأعراض ويخرجهما من المقولات التسع قائلا انما لم تحصر الاعراض فيهما بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما كذا فى الغزى اهـ وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعد ليدخل فيه مثل العلم أى بناء على الصحيح انه كيف وكتب أيضا على قوله مثل العلم الخ أى فان اقتضاءه للقسمة فى محله الذى هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أوليا أى لذاته بل ثانويا أى باعتبار متعلقه فان كان متعلقه بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضيا ثانويا العدم القسمة فى محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان مقتضيا للقسمة فى محله اقتضاء ثانويا هـذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ماملخصه والانصاف أن العلم ان كان تفصيليا بأن تعلق بكل من أبعاض المعلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة بتعدد تلك الأبعاض لاعلم واحد يقتضى انقسام محله بالذات أو بتبعية المعلوم وان كان اجماليا بأن تعلق بالمجموع فهناك علم واحد لكن لا يقتضى انقسام محله بالذات ولا بالتبع فالحاصل أن كلا من التفصيلى والاجمالى لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أوليا على ماصرحوا به لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى القسمة ولا يخفى أنهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى أنفسهما فمع قوله لا فى محله لاحاجة الى قوله اقتضاء أوليا لذلك وكما أنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف العقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فتتوقف باعتبارها على الغير اهـ كلام العلامة العصام فى الاطول وبه انتهى كلام العلامة الصبان على التعريف الذى ذكره العلامة السعد ثم كتب على بقية الكلام وهو لا تعلق له فى مانحن بصدده وكتب بعض المحققين على عبارة العصام الآتية فقال قوله لانه قد يعرض للكيف النسبة الخ لعله كما اذا قام العلم بالبنوة مثلا وقلنا العلم عين المعلوم فانه حينئذ يتوقف الخ بالنظر للغير اهـ وفى حاشية العلامة الصفوى على المطول العلم باعتبار نفسه لا يقتضى قسمة ولا عدمها وباعتبار متعلقاته المتعددة يقتضى القسمة وباعتبار اتحاد متعلقه يقتضى عدمها

وهذا آخر ما أردنا جمعه مما كتبوه على تحقيق ان العلم من أى المقولات والله الهادى الى
سواء السبيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعها يوم الاثنين الحادى
عشر من شهر جمادى الاولى من العام الثامن والستين
بعد المائتين والالف من هجرة من له العز
والشرف ﷺ والله أعلم

